الصندوق الفلسطيني للتشغيل

Palestinian Employment Fund (PEF)

التقرير السنوي
2023

الفهرس

كلمة رئيس مجلس الإدارة: 4

ملخص تنفيذي 5

تقديم 6

خلفية عن الصندوق: 7

سياسات الصندوق الفلسطيني للتشغيل : التعاون والشفافية 8

سياسات النوع الاجتماعي في الصندوق 9

آلية التظلم ومعالجة الشكاوى في الصندوق 10

التقدم المحرز في مأسسة الصندوق: 12

(1) مشروع وظيفتي الأولى 14

(2) برنامج ستارت اب فلسطين 15

1.مشروع ستارت اب - دعم الموازنة 15

2.مشروع تعزيز دور اتحاد الجمعيات التعاونية للتسليف والتوفير في تحسين الوضع المعيشي للأسر المحرومة 15

3.برنامج مشروعك 16

4.مشروع المسابقات الشبابية 16

5.مشروع المرابحة الاسلامية 17

6.مشروع فجر القدس (ضمن برنامج ستارت أب- فلسطين) 17

7.خط الانتمان - المرحلة الثالثة (ضمن برنامج ستارت اب- فلسطين) 18

(3) برنامج Start Now 18

8. مشروع تعزيز قدرات الشركات الصغيرة وتمويل الأفكار في مجال الاقتصاد الأخضر 19

الهدف الاستراتيجي الثاني: توفير فرص لتطوير المهارات والقدرات المطلوبة في سوق العمل للشباب وخريجي الجامعات ومعاهد التدريب المهني والتقني 20

مشروع زيادة وصول الشباب الباحثين عن عمل لسوق العمل من خلال التدريبات المهنية وخدمات الأعمال (أيادي) 21

مشروع تعزيز مرونة المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر والمتوسطة وتحسين الوصول الى وظائف لائقة في غزة 23

الهدف الاستراتيجي الثالث: دعم المؤسسات الحكومية الوطنية والمحلية إلى جانب النقابات العمالية والقطاع الخاص في انتشار سياسات وظروف عمل أفضل في فلسطين. 24

الهدف الاستراتيجي الرابع: رفع الجهوزية والاستجابة للطوارئ والأزمات الإنسانية في سوق العمل 25

4.1 مشروع الحماية الاجتماعية الطارئة في الضفة الغربية (المال مقابل العمل) 25

4.2 برنامج صمود 2 27

4.3 برنامج صمود 1 (ضمن برنامج ستارت اب- فلسطين) 28

4.4مشروع الانعاش المبكر لقطاع غزة SIDA 28

4.5 مشروع "الصمود الاقتصادي وتسهيل الحصول على الوظائف اللائقة في قطاع غزة" 28

بناية العالمية، ط2، شارع نابلس، البيرة | 00970 2 298 4184
Global Bldg, 2 Fl, Nablus St, Albireh | 00970 2 295 6550
www.pef.ps
info@pef.ps
بنـايـة طمـوح، ط5، شـارع الـجـلاء، غـزة | 00970 8 282 0625
Al-Tomoh Bldg, 5th Fl, Aljalaa St, Gaza | 00970 8 282 0669

التحديات والمعيقات 29
و اقع سوق العمل خلال عام 2023 29
الدروس المستفادة والتوصيات: 31
قصص النجاح 32

كلمة رئيس مجلس الإدارة:

يمثل هذا التقرير السنة المنتهية 2023 وهي السنة التي شهد الربع الأخير منها العدوان المتواصل على الشعب الفلسطيني، بالإضافة إلى القتل والدمار الذي لحق كافة مناحي الحياة من بشر ، وصحة، وتعليم، وبنى تحتية، ومشاريع، ومزارع، فقد رافق ذلك سياسات القمع، والإغلاق، وتدمير القرى والمخيمات، ومنع آلاف العمال من الوصول إلى أماكن عملهم.

حيث شهد سوق العمل الفلسطيني ارتفاعاً حاداً في معدلات البطالة من 24% - 46% وفقد أكثر من 500 الف فرصة عمل في فلسطين، بالإضافة إلى عملية القرصنة التي تمارسها إسرائيل على أموال المقاصة.

أخذت وزارة العمل الفلسطينية، وذراعها التنفيذي " الصندوق الفلسطيني للتشغيل" على عاتقهم تقديم كافة التدخلات الإغاثية الطارئة لسوق العمل للتخفيف من آثار هذا العدوان المستمر منذ سنوات طويلة، إلى جانب تنظيم قطاع العمل وفق خطة استجابة طارئة، حيث تستمر الوزارة والصندوق الفلسطيني للتشغيل بالتعاون مع جهات الاختصاص المحلية والدولية، في تقديم الإعانات اللازمة، وتقديم الإسناد الممكن لسوق العمل من خلال طرح مشاريع وبرامج تشغيلية وتدريبية، علاوة على تقديم مساعدات نقدية للعمال.

يمثل الصندوق الفلسطيني للتشغيل ذراعاً تنفيذياً لسياسات التشغيل الوطنية، لذا فإن دعم الصندوق، وتوسيع شراكاته، وذكره كعنوان لتدخلات سوق العمل النشطة يمثل أملاً لآلاف الأسر الفقيرة، والعاطلين عن العمل، وعشرات الشباب الذين يطمحون لإنشاء مشاريعهم الخاصة.

إن من آثار العدوان المتواصل تدمير سوق العمل الفلسطيني، وهو ما يتطلب إنعاش هذا السوق فور وقف العدوان، حيث تمثل تدخلات الصندوق من برامج، ومشاريع مختلفة أحد أهم السبل التي من الممكن التعويل عليها.

في الختام، أتوجه باسمي وباسم أعضاء مجلس الإدارة والجهاز التنفيذي بالشكر لشركائنا المحليين والدوليين على ما يقدمونه من دعم متواصل لقطاع العمل وبرامج مشاريع الصندوق المختلفة.

ملخص تنفيذي

نجح الصندوق الفلسطيني للتشغيل خلال عام 2023 في تنفيذ تدخلات جوهرية مشتقة من واقع سوق العمل، حيث تنوعت هذه التدخلات بين المشاريع، والدراسات، والبرامج، والسياسات، بالإضافة إلى عقد الشراكات والاتفاقيات، وبناء الاستراتيجيات في مختلف مناطق الوطن، وذلك بالتعاون مع القطاع المحلي والدولي، بهدف التخفيف من وطأة الفقر، وتقليل نقص فرص العمل المتاحة، ومواجهة الهيمنة الاحتلالية التي تهدف إلى تدمير الاقتصاد الفلسطيني.

خلال العام الماضي، قام الصندوق بتمويل وإنشاء ودعم 365 مشروعاً ناشئاً، ضمن برنامج التشغيل الذاتي، حيث استفاد أصحابها من خدمات الدعم الفني وتطوير الأعمال التي تقدمها كوادر الصندوق، مما أسفر عن إيجاد 577 فرصة عمل عبر القروض الممنوحة، حيث بلغ عدد القروض والمنح التي تم تقديمها عبر المحافظات المالية للصندوق 629، بقيمة تبلغ 5,735,989 دولار. وبلغ عدد الأشخاص الذين استفادوا من خدمات التشغيل الذاتي، والتدريب الفني، والإقراض، والمنح، وخدمات تطوير الأعمال 1052 شخصاً.

كما يعمل الصندوق على إعداد الخريجين لسوق العمل، حيث تلقى أكثر من 740 فرداً خدمات فنية وتدريبات في تطوير الأعمال تحت بند التشغيل الذاتي، مما أدى إلى خلق أكثر من 500 فرصة عمل دائمة عبر مشاريع التشغيل بأجر، كما استفادت أكثر من 136 شركة من خدمات الصندوق في الضفة الغربية وقطاع غزة.

كما تم تطوير بوابة التشغيل الفلسطينية لربط الجهات التشغيلية بالباحثين عن العمل، حيث شملت البوابة خلال عام 2023 بيانات لأكثر من 28,163 باحث عن عمل، منهم 53% من الإناث، وتم ربط أكثر من 1300 باحث/ة عن عمل بالمؤسسات المحلية، وشركات القطاع الخاص، مع الإعلان عن أكثر من 548 فرصة عمل تحت بند التشغيل بأجر.

ونفذ الصندوق الفلسطيني للتشغيل عدة ورشات تدريبية في مجال التشغيل الذاتي والمشاريع الصغيرة والمتوسطة، استفاد منها 407 شخص من مختلف الفئات، وقد تزامنت هذه الورشات مع حملات إعلامية توعوية لتعزيز ثقافة ريادة الأعمال كحل لتقليل معدلات البطالة، بالتعاون مع سلطة النقد، وتم تنفيذ حملات توعوية عبر منصات التواصل الاجتماعي لتعزيز أهمية التخصصات المهنية والتقنية، خاصة مع نقص العمالة المهرة في فلسطين.

كما استكمل الصندوق تنفيذ عدة مشاريع طارئة، منها مشروع المال مقابل العمل في الضفة الغربية، حيث استفاد منه 3974 فردًا، وأظهرت النتائج أن 86.5% من المستفيدين هم من فئة الإناث و5% من ذوي إعاقة، مما يؤكد التزام الصندوق بدعم الفئات الهشة في سوق العمل، وانتفع حوالي 21,402 فرد من أسر المستفيدين بشكل غير مباشر من المشروع، بالإضافة إلى استفادة أكثر من 643,787 فرد من الخدمات الأساسية في الضفة الغربية.

وفي الربع الأخير من عام 2023 قدم الصندوق بالشراكة مع وزارة العمل، وبدعم من منظمة العمل الدولية "ILO" الدعم لحوالي 1055 عامل من غزة والمقيمين في الضفة الغربية، وسيستمر تقديم الدعم لحوالي 6000 عامل خلال هذا العام.

تقديم

يعكس التقرير السنوي للصندوق لعام 2023 الأنشطة والتدخلات التي قام بها الصندوق الفلسطيني للتشغيل خلال هذا العام، والتي تمثلت بمجموعة من البرامج والمشاريع التي تم تنفيذها في كافة محافظات الوطن: بالقدس، والضفة الغربية وقطاع غزة، انسجاماً مع أهداف الخطط الوطنية في قطاع التشغيل.

يستعرض التقرير بداية نبذة حول المؤسسة من حيث رؤيتها، وأهدافها، وبرامجها، يليها ذكر لأبرز الإنجازات التي تمت خلال هذا العام، بأرقام وإحصائيات مفصلة، توضح مخرجات كل مشروع وبرنامج على حدة.

كما يسلط الضوء على التعاون والشراكات التي تمت مع مانحين محليين ودوليين، بحيث ساهمت في تمويل وتصميم التدخلات المختلفة سواء التنموية أو الطارئة.

ويتخلل التقرير إضاءة على بعض قصص النجاح لمستفيدين من تدخلات الصندوق المختلفة، والتي تنوعت بين خدمات تمويلية من قروض ومنح، وخدمات تطوير الأعمال من توعية وتوجيه وإرشاد، وخدمات التمهير والتشغيل، كالتدريب على رأس العمل، والتدريبات المهنية والتقنية، والتشغيل المؤقت، والتدخلات الطارئة التي تأتي استجابة للأوضاع الجارية.

كما يقدم التقرير أبرز التحديات والصعوبات التي واجهت الصندوق، وأبرز الدروس المستفادة، والتوصيات المستقبلية.

تجدر الإشارة أن كافة المعلومات التي يوردها التقرير، تم الحصول عليها عبر:

1. التقارير الربعية التي تعدها المؤسسة عن إنجازاتها في المشاريع بصورة دورية كل ثلاثة أشهر.
2. الخطة التنفيذية للصندوق (2023-2025).
3. محاضر اجتماعات مجلس إدارة المؤسسة.
4. البوابة الفلسطينية للتشغيل (E-portal).
5. أدلة عمل برامج الصندوق.

وتجدر الإشارة إلى أن نهاية عام 2023 شهدت عدواناً غير مسبوق على الشعب الفلسطيني، وهو ما حال دون تنفيذ أو استكمال العديد من المشاريع في قطاع غزة، وأثر بشكل كبير على مخرجات هذا التقرير.

خلفية عن الصندوق:

النشأة:

جاء إنشاء الصندوق الفلسطيني للتشغيل، لدعم التطوير الاقتصادي من خلال توفير وتحفيز سياسات سوق العمل، بهدف خلق وتوليد فرص عمل لائقة، وتنمية رأس المال الاجتماعي، بما يؤدي إلى محاربة الفقر والبطالة على أساس استراتيجي، وجاء ذلك ترجمة لتوصيات محلية وعربية ودولية، والتي تكللت بصدور مرسوم رئاسي رقم (9) لعام 2003 يدعو لإنشاء الصندوق الفلسطيني للتشغيل.

ينص المرسوم الرئاسي رقم (9) على "نشأة (صندوق التشغيل والحماية الاجتماعية للعمال) والذي يتمتع بالشخصية الاعتبارية، ويكون له ذمة مالية مستقلة. ويختص الصندوق بتوفير الموارد المالية والفنية للمعاونة في تنمية الموارد البشرية، وتطوير قطاع الأعمال في الأراضي الفلسطينية، وخلق فرص عمل تستجيب لاحتياجات التجمعات السكنية، من خلال تمويل أو دعم مشاريع في المجالات الإنتاجية والخدماتية".

وقد صاحب نشأة الصندوق خلال سنين عمله مجموعة من قرارات مجلس الوزراء، والتي من أهمها:

- قرار مجلس الوزراء رقم (17/28) بتاريخ 2014/12/09م والذي ينص على: "اعتماد الصندوق الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية للعمال كجهة مرجعية لجهة التشغيل، وتشمل كافة الأعمال والمبادرات الشبابية والريادية والتدريب والتأهيل والتوظيف والريادة والإبداع من خلال إقامة المشاريع الريادية الصغيرة والصغيرة جداً التي تتميز بالإبداع والديمومة".
- وبتاريخ 2016/05/17، تم إصدار قرار مجلس الوزراء رقم (17/103)، والذي ينص على: "الطلب من جميع الوزارات والمؤسسات الرسمية تزويد الصندوق الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية ببيانات الجهات المخولة للقيام بنشاطات شبابية تعمل في نفس المجال". كما وقرر تكليف الوزارات بدعوة جميع المؤسسات والمبادرات العاملة في مجال التشغيل في فلسطين لتنسيق فاعليتها مع الصندوق والتسجيل فيه، كحاضنة لكافة الأعمال والنشاطات الاقتصادية والاجتماعية في مجال خلق فرص عمل. وصولاً إلى تأطير عمل الصندوق من خلال إصدار قرار بقانون رقم (2021/33) بتاريخ 2021/10/27م، والذي ينص على" اعتبار الصندوق المظلة الوطنية للتشغيل وخلق فرص العمل، ويعتبر الذراع التنفيذي لسياسات التشغيل الوطنية، وسياسات وزارة العمل في مجال التشغيل".

رؤيتنا

مجتمع فلسطيني خالٍ من البطالة، يتمتع فيه كافة المشاركين في سوق العمل بفرص عمل لائقة، تساهم في الحد من الفقر، وتحقق الأهداف الوطنية العليا المعززة لكرامة وحقوق الفلسطينيين.

رسالتنا

- يعتبر الصندوق المظلة الوطنية للتشغيل وخلق فرص العمل، ويعتبر الذراع التنفيذي لسياسات التشغيل الوطنية، وسياسات وزارة العمل في مجال التشغيل.
- يسعى الصندوق لتوفير فرص عمل مستدامة للخريجين الشباب، والنساء، والفئات المهمشة، والأشخاص ذوي الإعاقة، والعاطلين عن العمل.

الأهداف العامة للصندوق:

- توفير فرص العمل اللائق للعمال، وفقاً لاحتياجات التجمعات السكانية من خلال تمويل أو دعم مشاريع في المجالات الانتاجية والخدماتية .
- محاربة الفقر والبطالة من خلال خلق فرص العمل للعاطلين عن العمل، ودعم المشاريع الصغيرة والريادية، بالإضافة إلى توفير الموارد المالية والفنية الوطنية والدولية للمساهمة في تنمية الموارد البشرية، وتأمين المساعدة المتخصصة من أجل تمكين المشاريع الصغيرة والريادية للأفراد

والأسر والجماعات الفقيرة ومتدنية الدخل، وتلك العاطلة عن العمل والانتاج، خاصة الفئات المهمشة والقطاعات الحساسة من النساء والأشخاص ذوي الإعاقة.

- تطوير خطط خاصة بالصندوق للاستجابة والتدخلات الطارئة للأزمات الناتجة عن الظروف السياسية والاقتصادية والصحية.

برامج الصندوق:

1. برنامج التشغيل الذاتي والمشاريع الصغيرة.
2. برنامج التشغيل بأجر .
3. برنامج التشغيل المؤقت والاستجابة للطوارئ.
4. برنامج التمهير والتدريب والتشبيك.

سياسات الصندوق الفلسطيني للتشغيل :

التعاون والشفافية

يولي الصندوق الفلسطيني للتشغيل معايير الشفافية اهتماماً بالغاًكمبدأ أساسي يوجه جميع برامجه ومشاريعه، ويعكس ذلك قناعاتنا الراسخة بأن تحقيق مستويات عالية من الشفافية يلعب دوراً حيوياً في الوصول للفئات الأكثر هشاشة في المجتمع ، وكذلك بناء الثقة مع المستفيدين والشركاء على كافة الأصعدة. بالإضافة إلى توفير إطار يمكن للصندوق من خلاله قياس أدائه، وتقييم نتائج برامجه بشكل شفاف وموضوعي.

في هذا الجانب، تُظهر الجهود المبذولة من قبل الصندوق الفلسطيني للتشغيل تبني مبادئ وممارسات تسهم في تحقيق أعلى قدر من الوضوح و الشفافية، وتشمل:

- نشر المعلومات: يقوم الصندوق الفلسطيني للتشغيل بنشر جميع المعلومات المتعلقة ببرامجه ومشاريعه على وسائل الإعلام الرسمية التابعة له من ضمنها: البوابة الإلكترونية التابعة للصندوق (e.pef.ps)، ووسائل التواصل الاجتماعي المعتمدة للصندوق، مما يسهم في توفير إمكانية الوصول السهلة للمعلومات.
- التقارير الدورية: يصدر الصندوق تقارير دورية تلخص أداءه ونتائج برامجه ومشاريعه، مما يمكّن المستفيدين والمهتمين من متابعة التطورات والإنجازات.
- التدقيق الخارجي: يجري الصندوق فحوصات وتدقيقات خارجية بشكل دوري، لضمان الامتثال للمعايير والسياسات المتبعة، ولضمان الشفافية في إدارة الموارد.
- إرساء علاقات عمل شفافة وتعاونية مع كافة الشركاء أثناء تنفيذ المشاريع، وذلك عبر وجود اتفاقيات عمل تضمن التزام أية أطراف منفذة لمشاريع الصندوق بأهداف المشروع ومبادئه.
- إنشاء عمليات تحقق شاملة وشفافة لاختيار المستفيدين المستهدفين ضمن مشاريع الصندوق، وذلك لضمان تقديم المساعدة للأفراد الأكثر ضعفاً واستحقاقا للدعم . وتتضمن هذه العملية التدقيق والتحقق من أهلية المستفيدين بالتعاون مع كافة الجهات المختصة، مما يجعل الاختيار عادلاً وخاضعاً للمساءلة.
- يحافظ الصندوق على قنوات اتصال مفتوحة مع كافة شركائه وذلك لتبادل التحديثات بشكل دوري وتبادل المعلومات، وبذلك نضمن أن تكون كافة أطراف تنفيذ المشروع من أفراد وشركاء على علم جيد بأنشطة المشروع، وانجازاته، وأية تحديات تتم مواجهتها أثناء التنفيذ.
- الزيارات الميدانية للرصد والمتابعة : يقوم الصندوق بإجراء زيارات ميدانية منتظمة لمراقبة تقدم المستفيدين، ولتقييم ظروف العمل .

- آلية التعامل مع التظلمات: يدرك الصندوق أهمية معالجة مخاوف المستفيدين، حيث يتم توثيق كافة الشكاوى والتظلمات والتحقيق فيها بشكل كامل ضمن مدة لا تزيد عن 21 يوم عمل، ويتم حلها بطريقة عادلة وشفافة بالتعاون مع الجهات ذات الاختصاص .
- صنع القرار بشكل تعاوني: حيث يتم اتخاذ القرارات على مستوى المشاريع بناء على مدخلات من كافة أصحاب المصلحة، مما يضمن أخذ وجهات النظر المتنوعة في الاعتبار.
- الشفافية في إعداد التقارير: يحرص كافة موظفي الصندوق الفلسطيني للتشغيل على ضمان الشفافية في إعداد التقارير من خلال التحليل والمراجعة الدقيقة لكافة الوثائق ذات الصلة .
- ورش العمل والتوعية: حيث ينظم الصندوق العديد من ورش العمل والفعاليات لتوعية المستفيدين والمجتمع حول مشاريعه، أهدافها ، وآثارها .

من خلال الالتزام بهذه المعايير، تمكن الصندوق من إنشاء العديد من الشراكات خلال العام، كما ساهم في غرس الثقة في المستفيدين، وأصحاب المصلحة الآخرين .

سياسات النوع الاجتماعي في الصندوق

يؤمن الصندوق الفلسطيني للتشغيل بأهمية معالجة قضية التمييز السلبي في سوق العمل ضد الإناث، ويعتبرها من القضايا الأساسية التي تستحق العناية. لهذا السبب، نتبع سلسلة من الإجراءات والاستراتيجيات للحد من هذا التمييز:

1. التوعية والتدريب: يطلق الصندوق حملات توعية لأصحاب العمل للتأكيد على أهمية تقدير الموظفات بناءً على الكفاءات والمهارات، وليس النوع الاجتماعي. كما يقدم الصندوق ورش عمل، ودورات تدريبية للنساء لتعزيز مهاراتهن وثقتهن في البيئة المهنية.
2. دعم المرأة الريادية : يعمل الصندوق على تشجيع النساء على بدء أعمالهن الخاصة، من خلال تقديم الدعم المالي والتقني للمشاريع النسائية.
3. المراجعة الدورية للسياسات: يعمل الصندوق على مراجعة سياسات التوظيف والتشغيل للبرامج والمشاريع بشكل دوري، ويركز على أن يكون الحد الأدنى لتشغيل النساء هو 50%.
4. إنشاء آلية لتقديم الشكاوي: يوفر الصندوق آلية سهلة وآمنة للنساء لتقديم الشكاوى في حال واجهن أي نوع من التمييز في مكان العمل، أو ضمن برامج التشغيل التي يديرها الصندوق.
5. تشجيع المؤسسات على تبني معايير متساوية: من خلال التحفيزات والدعم, كما يشجع الصندوق الشركات على تبني معايير توظيف متساوية، وتقديم أجور عادلة للجميع، وكذلك الأمر بالنسبة لمؤسسات المجتمع المدني.

يدين صندوق التشغيل بشدة أي ممارسة تستغل النساء في بيئة العمل، سواء كانت مادية أو معنوية. حيث أن استغلال المرأة في مكان العمل يشكل انتهاكاً لحقوق الإنسان، وسلوكاً غير أخلاقي يضر بالمجتمع بأكمله. وللحد من هذه الممارسات، يعمل الصندوق على اتخاذ الإجراءات التالية، وتعميمها على الشركاء المحليين:

ومنها التعاون مع المنظمات غير الحكومية: وذلك من خلال بناء شراكات مع المنظمات النسوية والحقوقية لتبادل الخبرات والتوجهات بشأن كيفية مواجهة استغلال النساء في العمل.

كما نؤمن في صندوق التشغيل الفلسطيني بأهمية دور المرأة في تطوير الاقتصاد وبناء المجتمع، ولذلك نتبنى سياسات التمييز الإيجابي لتعزيز مشاركة المرأة في سوق العمل وتمكينها. حيث يعمل الصندوق على اتخاذ الإجراءات التالية لدعم تحقيق ذلك:

1. **برامج التدريب المتخصصة** : يقدم الصندوق برامج تدريبية مصممة خصيصاً للنساء في المجالات التي تعتبر فيها المرأة نادرة الحضور، وذلك لتعزيز فرصها في الحصول على وظائف في تلك المجالات، خاصة تلك المتعلقة في التدريبات المهنية والتقنية. كما يعمل الصندوق على توفير فرص الإرشاد الوظيفي من خلال منسقي خدمات الأعمال.

2. **الشراكات مع القطاع الخاص:** حيث يعمل الصندوق على التشجيع والتحفيز للقطاع الخاص من أجل توظيف المزيد من النساء من خلال شراكات مع القطاع الخاص.
3. **التحقيق في الإحصائيات :** متابعة الإحصائيات والتقارير المتعلقة بمشاركة المرأة في سوق العمل، واستخدامها لتحسين استراتيجية الصندوق في تشغيل النساء.
4. **التعاون مع المنظمات غير الحكومية:** العمل مع المنظمات النسوية، والمجتمع المدني لفهم التحديات التي تواجهها النساء، والعمل معاً لتطوير حلول مبتكرة.
5. **ضمان فرص متساوية في أنشطتنا: بحيث يشترط أن تكون هناك** نسبة معينة من المستفيدين من برامج ومشاريع الصندوق هم من النساء.

آلية التظلم ومعالجة الشكاوى في الصندوق

يعتبر الصندوق الفلسطيني للتشغيل الشكاوى أحد الوسائل التي يتم من خلالها تحقيق احتياجات الجمهور وسماع آرائهم، وتوفير إمكانية للتعبير عن عدم رضاهم عن الخدمات، أو الإجراءات، أو عن سلوك الموظف، أو أسلوب تقديم الخدمة بالطريقة المتوقعة. وكذلك تشكل قناة للتغذية الراجعة حول كيفية إدارة الصندوق لمشاريعه وتحسينها، وتعلم الدروس بحيث يتم اتخاذ التدابير التي من الممكن أن تضمن عدم تكرار المشكلة .

قام الصندوق الفلسطيني للتشغيل بتفعيل خدمات إدارة الشكاوى لاستقبال أي استفسار أو شكوى حول أداء الصندوق ومشاريعه المنفذة من خلال القنوات التالية:

1. التواصل المباشر مع مسؤول الشكاوي في مكتب الصندوق الفلسطيني للتشغيل، خلال ساعات العمل العادية.
2. الحضور شخصياً وتعبئة نموذج شكوى مكتوب وإرساله بالبريد أو باليد إلى مكتب الصندوق الفلسطيني للتشغيل.
3. الاتصال عبر الهاتف بمكتب الصندوق الفلسطيني للتشغيل (رام الله - المقر الرئيسي 0097022984184 مكتب غزة 0097082820625)
4. إرسال بريد إلكتروني عبر صندوق الشكاوي الإلكتروني من خلال الرابط https://e.pef.ps/Home/Comments، (الرابط تم تعميمه على كافة المواقع ومواقع التواصل الاجتماعي).

يجب على مقدم الشكوى تقديم أكبر قدر ممكن من المعلومات حول مخاوفه عند تقديم الشكوى، بما في ذلك نسخ من أي مستندات أو صور ذات صلة.

معلومات صاحب الشكوى

- اسم المستفيد/ة، وعنوان البريد الإلكتروني، ومعلومات الاتصال، وأي معلومات تعريفية أخرى.
- تفاصيل الشكوى: التاريخ، والجهة التي يعمل لديها ضمن أحد برامج الصندوق، بالإضافة إلى وصف تفصيلي للشكوى.
- الأدلة: أي مستندات، أو صور، أو أي أدلة أخرى تتعلق بالشكوى (يمكن تقديمها عبر البريد الإلكتروني).

الإجراء

في بعض الحالات، عندما تكون الشكوى عبارة عن سؤال أو طلب معلومات، قد يتمكن الصندوق الفلسطيني للتشغيل من حل الشكوى بعد وقت قصير من تلقيها. في هذه الحالة، يتم تزويد مقدم/ة الشكوى بالمعلومات اللازمة لمعالجة المشكلة، ويتم توثيق الشكوى وإغلاقها بمجرد اقتناع مقدم/ة الشكوى بالمعلومات المقدمة. أما إذا كانت الشكوى أكثر تعقيداً ، يتم إنشاء لجنة للتحقيق في الشكوى مع ذوي الاختصاص لتحليل ودراسة الشكوى، وبمجرد التحقيق في الشكوى يناقش الصندوق النتائج والحل المقترح مع مقدم الشكوى، ويتم تنفيذ القرار إما بشكل مباشر من قبل الصندوق، أو من خلال طرف ثالث، وذلك بالتشاور مع مقدم/ة الشكوى .

- بعد التحقيق في الشكوى بالكامل يقوم الصندوق بإغلاق الشكوى، ومتابعة تنفيذ الحل المقترح بعد الإغلاق، لكن في حال لم يوافق مقدم/ة الشكوى على الحل، فبوسع مقدم /ة الشكوى استئناف قرار إغلاق الشكوى، أو السعي للحصول على سبيل آخر للإنصاف، كما يجوز للصندوق الفلسطيني للتشغيل إعادة فتح الشكوى إذا قدم /ت المشتكي/ة معلومات جديدة.

وتجدر الاشارة بأنه تم استقبال ما يقارب ال 1100 شكوى واستفسار وردت للصندوق عبر قنواته الرسمية ، وتمت معالجتها بالكامل وإغلاقها ضمن الوقت المحدد. .

يتبنى الصندوق سياسات متعددة تعكس التزامه بتعزيز العدالة والنزاهة في أداء مهامه، منها سياسة المساواة بين النوع الاجتماعي، حيث يولي الصندوق أهمية بالغة لتمكين المرأة وتحقيق نتائج تنموية فعّالة ومستدامة، كما ينتهج الصندوق أيضًا سياسة حماية حقوق الطفل، ومكافحة الفساد وفقاً لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC). كما يشارك الصندوق في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مثل القضاء على الفقر، وتعزيز المساواة بين الجنسين، ويسعى لتحسين الدخل والحياة الاقتصادية والاجتماعية للعائلات الفلسطينية. بالشراكة مع مؤسسات مختلفة، ويركز الصندوق على توفير فرص عمل للفئات الهشة، وتمكين الشباب والنساء وذوي الإعاقة، وتعزيز التمكين الاقتصادي من خلال دعم المشاريع والتدريب وبناء القدرات. تلك السياسات تعتبر جزءاً لا يتجزأ من الرؤية الاستراتيجية للصندوق ،نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتعزز بيئة عمل تسودها العدالة، والفرص المتساوية للمجتمعات التي يعمل بها.

التقدم المحرز في مأسسة الصندوق:

تأسس الصندوق عام 2003 بناء على المرسوم الرئاسي رقم (9)، ويدير سلسلة من البرامج والمشاريع التي تهدف إلى توفير فرص عمل مستدامة للفلسطينيين، ويعمل كمظلة وطنية لمبادرات التوظيف، وذراع تنفيذي لوزارة العمل.

خلال العامين الماضيين، خضع الصندوق الفلسطيني للتشغيل لتحول استراتيجي وهيكلي، يهدف إلى بناء قدراته، ودعم تحقيقه للنتائج، وصولاً إلى مستوى يلبي توقعات البلاد، حيث يسعى الصندوق إلى التأكد من أن كافة تدخلاته ومهامه تتماشى مع الاستراتيجية الوطنية للتشغيل.

ونظراً للدور الحاسم الذي يلعبه الصندوق باعتباره المظلة الوطنية لمبادرات وبرامج التوظيف في فلسطين، فقد أولت الحكومة الفلسطينية اهتماماً خاصاً لصندوق التشغيل في محاولة لتمكينه من تحقيق غاياته التي أنشئ من أجلها، حيث خضع الصندوق الفلسطيني للتشغيل لتحديث هيكله التنظيمي وفقاً للقرار بقانون الصادر 2021 .

كما حققت إدارة الصندوق تقدماً كبيراً في تطوير أدلة سياسات وإجراءات شاملة لبرامجها، حيث توفر الأدلة إرشادات واضحة حول أوجه الترابط والعلاقات بين الأقسام المختلفة داخل إدارة البرامج والمشاريع. وتعتبر هذه الأدلة موارد قيمة حيث:

- أولاً، ستعمل هذه الأدلة على تعزيز الاتساق في آليات سير العمل، مما يضمن اتباع جميع الموظفين داخل القسم للمبادئ التوجيهية المعمول بها في الصندوق، بحيث يعزز هذا الاتساق الكفاءة، ويقلل من مخاطر الأخطاء، أو سوء الفهم.
- ثانياً، ستتيح هذه الأدلة تدفق المعلومات بشكل أكثر سلاسة، وتخصيص المهام، و اتخاذ القرارات، عبر تحديد الأدوار، والمسؤوليات، وقنوات الاتصال بوضوح، ستسهم الأدلة في تبسيط العمليات، وتحسين الأداء التنظيمي العام.
- ثالثاً، ستعمل الأدلة على تعزيز عملية إعداد التقارير والمعلومات الكمية والنوعية، مما يتيح إمكانية الرصد والتقييم بشكل أفضل.
- وأخيراً، ستعمل الأدلة كمراجع قيمة للموظفين، حيث توفر لهم مصدراً مركزياً للمعلومات والتوجيه.

بشكل عام، يمثل تطوير أدلة السياسات والعمل خطوة مهمة إلى الأمام بالنسبة للصندوق، حيث سيعزز قدراً أكبر من الكفاءة والتعاون والوضوح ما بين إدارة البرامج والمشاريع والمؤسسة ككل.

1. تحول الصندوق لنظام الخدمة المدنية
   - نقل الموظفين إلى نظام الخدمة المدنية واعتماد الوصف الوظيفي :

تم خلال عام 2023 الإعداد لعملية نقل موظفي الصندوق إلى نظام الخدمة المدنية، بما يشمله من إعداد للوصف الوظيفي والهيكل التنظيمي، واعتمادها من قبل الديوان، ومجلس الوزراء الفلسطيني، ويجري حالياً بالشراكة مع ديوان الموظفين العام العمل على تقديم تصور لمجلس الوزراء لاعتماده.

2. نظام إدارة معلومات المشاريع PMIS

تم خلال عام 2023 تطوير نظام إدارة المشاريع لدى الصندوق (PMIS) ، بحيث يتماشى مع رؤية الصندوق في إدارة المشاريع بكفاءة أفضل . حيث يتضمن النظام خصائص تقنية تسمح برقمنة إدارة الملفات وتوزيع الموارد البشرية وإدارتها ومتابعتها. وتجدر الإشارة بأنه تم تطوير المنصة من خلال شركة نيوسوفت للبرمجيات، بتمويل من البنك الدولي، ضمن مشروع "المال مقابل العمل" المنفذ بالشراكة مع وزارة المالية.

3. نظام الموارد البشرية

تم خلال عام 2023 تطوير نظام الموارد البشرية الإلكتروني الخاص بالصندوق وفقاً لاحتياجات العمل، حيث تم إنشاء آلية لتقييم الموظفين على النظام تستند إلى آلية تقييم الموظفين المتبعة في ديوان الموظفين العام، إلى حين الانتهاء من تطوير آلية مستقلة في عملية تقييم الموظفين .

4. استكمال تطوير البوابة الفلسطينية للتشغيل

خلال عام 2023، تم العمل على تطوير بوابة التشغيل لتسهيل تسجيل الباحثين عن عمل، ومتابعتهم، ورصد انجازات التشغيل من خلال تقارير البوابة، بالإضافة إلى إتاحة مزايا أكبر للجهات المشغلة تتمثل بإتاحة المجال لهم للإعلان على بوابة التشغيل والتنسيق مع الصندوق بهذا الشأن, بحيث سيتم استكمال العمل على البوابة خلال العام الجديد، مع بداية عام 2024 يجري العمل على استكمال تطوير البوابة بالتعاون مع وكالة التنمية البلجيكية لربط البوابة بنظام سوق العمل لدى وزارة العمل الفلسطينية.

5. إضافة سطر مالي للصندوق الفلسطيني ضمن مخططات وزارة المالية من خلال لجنة الإدارة والتخطيط والموازنة، والسير بعملية تعيين مخصص مالي خاص بالصندوق الفلسطيني للتشغيل بحيث ستكون أول موازنة للصندوق ضمن العام 2024.

الإنجازات ضمن الأهداف الاستراتيجية:

خلال عام 2023، نفذ الصندوق الفلسطيني للتشغيل عدة ورشات تدريبية مكثفة في مجال التشغيل الذاتي والمشاريع الصغيرة والمتوسطة، حيث بلغ عدد المستفيدين من هذه الورشات من (النساء، الشباب، الأشخاص ذوي الإعاقة) 407 شخص، تزامنت تلك الدورات مع حملات إعلامية توعوية مكثفة تروج لثقافة ريادة الأعمال كحلٍ محتمل لتخفيض معدلات البطالة، بالتعاون مع المؤسسات ذات العلاقة كسلطة النقد، كما تم تنفيذ حملة إعلامية عبر مواقع التواصل التابعة للصندوق للترويج لأهمية التخصصات المهنية والتقنية، لا سيما وأن هناك نقص بالأيدي العاملة بهذا المجال بفلسطين.

كما بلغ عدد الأشخاص الذين تمكنوا من الوصول إلى خدمات التشغيل الذاتي (التدريبات الفنية، الإقراض، والمنح، وخدمات تطوير الأعمال) 1052 شخص.

المشاريع التي تندرج تحت الهدف الاستراتيجي الأول: خلق الفرص للعاطلين عن العمل من النساء والرجال، لتأمين وظائف لائقة، ودخل مستدام.

(1) مشروع وظيفتي الأولى

نبذة عن المشروع:

يأتي المشروع ضمن برنامج التشغيل بأجر، ويهدف إلى دعم فرص عمل مستدامة لخريجي الجامعات والتعليم والتدريب المهني والتقني الجدد والذين لم يمضي على تخرجهم أكثر من خمسة أعوام، من أجل تأهيلهم للعمل في عدد من الشواغر المتاحة في شركات القطاع الخاص، وذلك عبر برنامج تدريبي متكامل يعمل على تنمية المهارات الحياتية والفنية اللازمة ليصبح الخريج موظفاً كفؤاً قادراً على تلبية احتياجات العمل. يشمل المشروع توفير 350 فرصة عمل في الشركات العاملة في قطاعات مختلفة في محافظات الضفة الغربية والقدس وغزة لمدة عامين (2023-2024).

الممول: الاتحاد الأوروبي

المنفذ : وكالة التنمية البلجيكية – Enabel

(2) برنامج ستارت اب فلسطين

تم إطلاق برنامج Start Up سنة 2014، بتمويل من الوكالة الإيطالية للتعاون الإنمائي تحت إدارة "الصندوق" وبالشراكة مع وزارة المالية، ويهدف بشكل رئيسي إلى دعم المبادرين من الفئات المهمشة اجتماعياً و اقتصادياً وبالتحديد المستثنية من السوق المالي مثل المرأة، والخريجين الجدد، و صغار المزارعين، وقد ساهم هذا البرنامج الرائد في تحسين الأثر الاجتماعي والاقتصادي مع ضمان الاستدامة للشركات المتوسطة و الصغيرة ومتناهية الصغر التي تم منحها الأولوية، حيث تم تأسيس محفظة خط ائتمان مميزة وخاصة لهذا الغرض.

1.مشروع ستارت اب - دعم الموازنة

نبذة عن المشروع:

خلال عام 2023 تم صرف 12 منحة من مشروع ستارت أب – دعم الموازنة بقيمة 24,000 $.

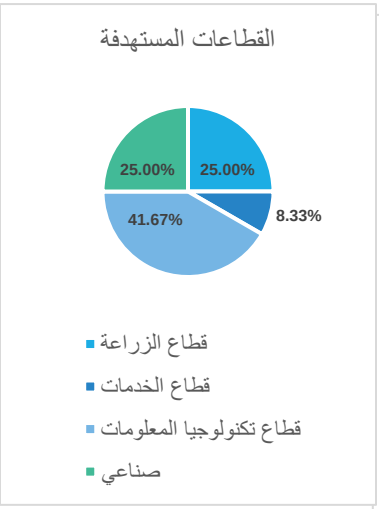

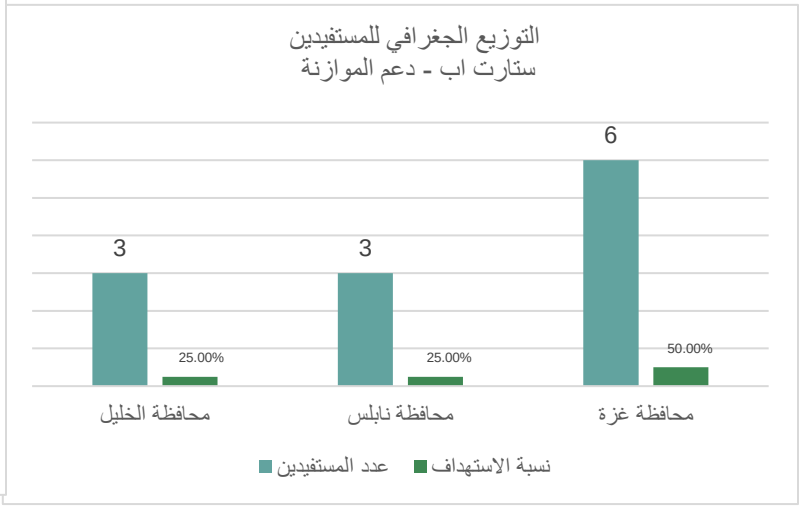

2.مشروع تعزيز دور اتحاد الجمعيات التعاونية للتسليف والتوفير في تحسين الوضع المعيشي للأسر المحرومة

نبذة عن المشروع: صمم المشروع كجزء من مشروع Start Up في نهاية عام 2016 ،بقيمة 3 مليون يورو، و يهدف إلى منح قروض لاتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف، ويتم من خلاله إعادة منح القروض للأعضاء على شكل ضخ سيولة/ رسملة/ تمويل مشاريع مدرة للدخل، والتي تهدف لتوفير فرص عمل مدرة لدخل الرياديات/ ين الأعضاء في جمعيات التوفير والتسليف المنطوية تحت مظلة الاتحاد، بهدف تحسين الوضع المعيشي لأسرهم، والوصول إلى الفئات المهمشة والمحرومة، وتحمل المسؤولية الاجتماعية معهم، والمساهمة في النهاية في تحسين الوضع الاقتصادي – الاجتماعي، وقد تم صرف (1236) قرض منذ إطلاق المشروع ، بقيمة إجمالية ($5,458,587).

وخلال عام 2023 تم صرف 104 قرض بقيمة ($527,800) وبالتالي تم توفير 104 فرصة عمل جديدة.

3.برنامج مشروعك

هو عبارة عن محفظة مالية بقيمة 50 مليون دولار بالشراكة مع بنك فلسطين، تهدف إلى دعم الخريجين والعاطلين عن العمل والمشاريع الصغيرة والمتوسطة ضمن كافة القطاعات الاقتصادية ولدى كافة محافظات الوطن (القدس، الضفة الغربية، قطاع غزة) حيث تم منذ إطلاق المشروع عام 2018 ولغاية الآن صرف 560 قرض، بقيمة إجمالية ($4,996,945) ، وتم افتتاح 224 مشروع جديد، وتوفير 1034 فرصة عمل منذ بداية المشروع .

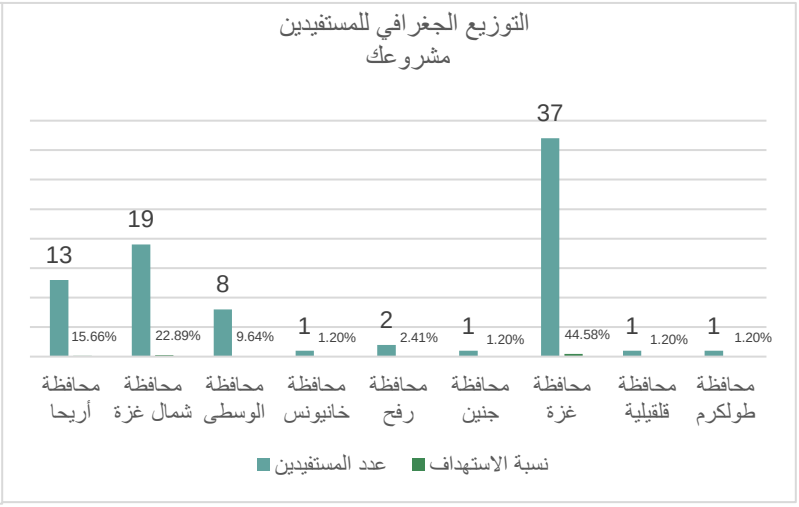

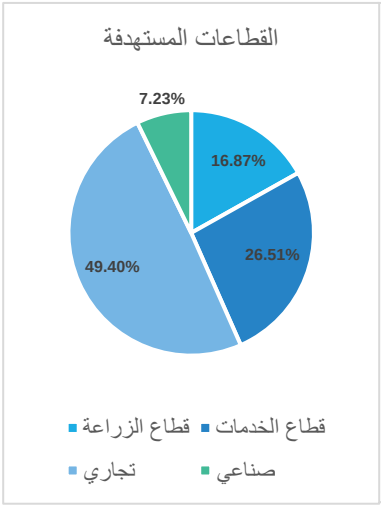

وخلال عام 2023 تم صرف 83 قرض من برنامج مشروعك بقيمة ($591,900) ، حيث أن هذه القروض وفرت ما يقارب (149) فرصة عمل ، وساعدت الخريجين الجدد والعاطلين عن العمل على افتتاح ما يقارب (27) مشروع جديد بقيمة ($200,700)، وتم تطوير ما يقارب (56) مشروع قائم بقيمة ($391,200).

4.مشروع المسابقات الشبابية

نبذة عن المشروع:

يأتي هذا البرنامج ضمن المشروع الإيطالي START UP - Palestine هو عبارة عن محفظة مالية بقيمة 300 ألف دولار، تهدف إلى دعم تأسيس مشاريع مدرة للدخل، وذلك من خلال تقديم تمويلات بمرابحة صفرية للمشاريع الفائزة والمتميزة في المسابقة، لخلق فرص عمل جديدة للرياديين والمبادرين الشباب وأصحاب المشاريع الصغيرة، وتشغيل العاطلين عن العمل لزيادة فرص التشغيل الذاتي، وتعزيز ثقافة الإنتاج وريادة الأعمال.

الشريك: المؤسسة المصرفية الفلسطينية - مجالس التشغيل المحلية.

المنطقة المستهدفة: محافظات الضفة الغربية رام الله والبيرة نابلس - محافظات قطاع غزة.

خلال عام 2023 تم صرف قرض واحد، من ضمن مشروع المسابقات الشبابية بقيمة 15,000 دولار والذي ساهم في خلق فرصتي عمل.

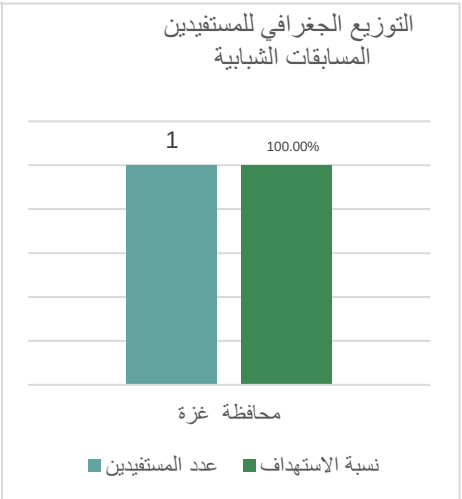

5.مشروع المرابحة الاسلامية

نبذة عن المشروع:

يهدف المشروع إلى توسيع القدرة التشغيلية للشركات الصغيرة والمتوسطة القائمة، ومعالجة الحاجة إلى الائتمان للفئات الضعيفة، وتمويل مبادرات ريادة الأعمال الصغيرة والمتوسطة، بهدف تحفيز فرص العمل عبر تمويل مشاريع من خلال المرابحة الإسلامية، وفقاً للشريعة الإسلامية التي تلبي احتياجات ومتطلبات العملاء.

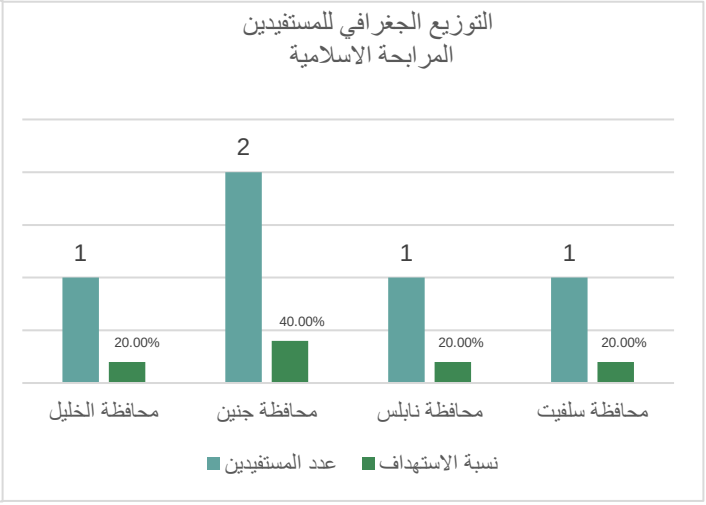

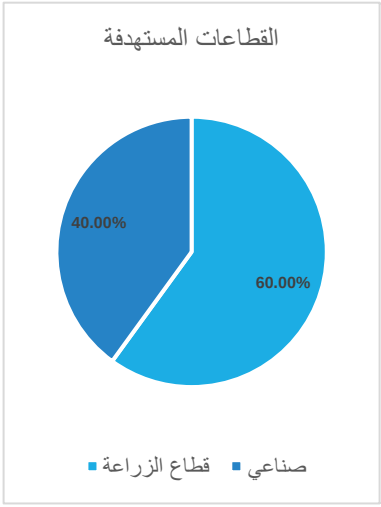

الشريك: المؤسسة المصرفية الفلسطينية

المنطقة المستهدفة: محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة

تم منذ إطلاق المشروع عام 2019 صرف قروض بقيمة ($1,430,000) موزعه على (115) مستفيد. وخلال عام 2023 تم صرف 5 قروض من مشروع المرابحة الإسلامية بقيمة ($ 80,000) ، ومن خلاله تم توفير 5 فرص عمل، حيث تم صرف هذه القروض بالشراكة مع المؤسسة المصرفية.

6.مشروع فجر القدس (ضمن برنامج ستارت أب- فلسطين)

هو عبارة عن محفظة مالية بقيمة 108 ألف دولار تهدف إلى دعم صمود سكان مدينة القدس وخاصة الشباب الخريجين/ات، والمتعطلين/ات عن العمل.

حيث تم منذ إطلاق المشروع عام 2019 صرف 13 قرض، بقيمة إجمالية ($ 184,721) لدى كافة القطاعات الاقتصادية.

المنطقة المستهدفة: مدينة القدس

وفي عام 2023 تم صرف3 قروض 2 بقيمة ($15,000) وقد وفرت هذه القروض 6 فرص عمل .

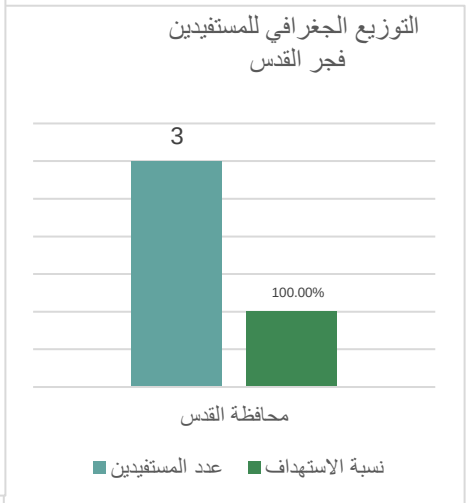

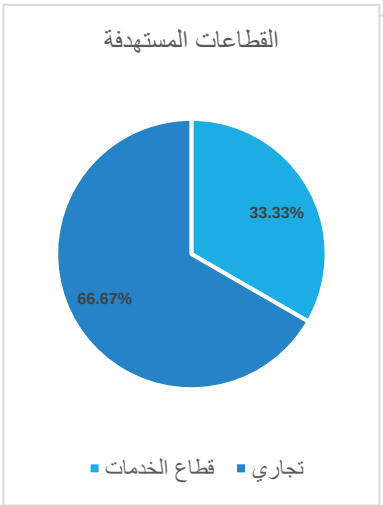

7.خط الائتمان - المرحلة الثالثة (ضمن برنامج ستارت اب- فلسطين)

نبذة عن المشروع:

هو عبارة عن محفظة مالية بقيمة 7.9 مليون دولار، تم اطلاقها خلال عام 2022 بالشراكة مع مجموعه من مؤسسات الإقراض وهي مؤسسة فاتن، ريف، اكاد، أصالة، ويهدف إلى دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة لدى كافة القطاعات الاقتصادية في جميع محافظات الوطن (الضفة الغربية / غزة / القدس) مع إعطاء الأولوية للقطاعات الاقتصادية الضعيفة والفئات المهمشة، من خلال توفير قروض تصل قيمتها إلى 35 ألف يورو، أو ما يعادلها بعملة الدولار وبسعر فائدة لا يتجاوز 5.5 % سنوياً (ثابتة).

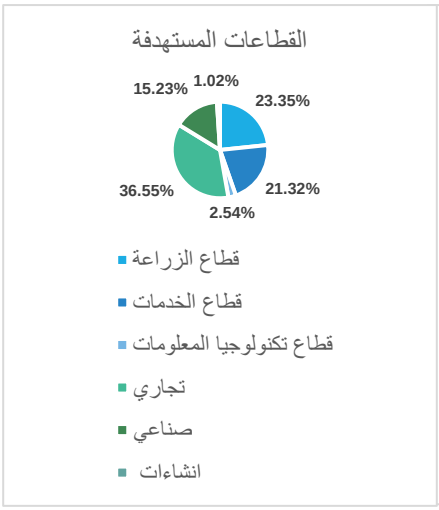

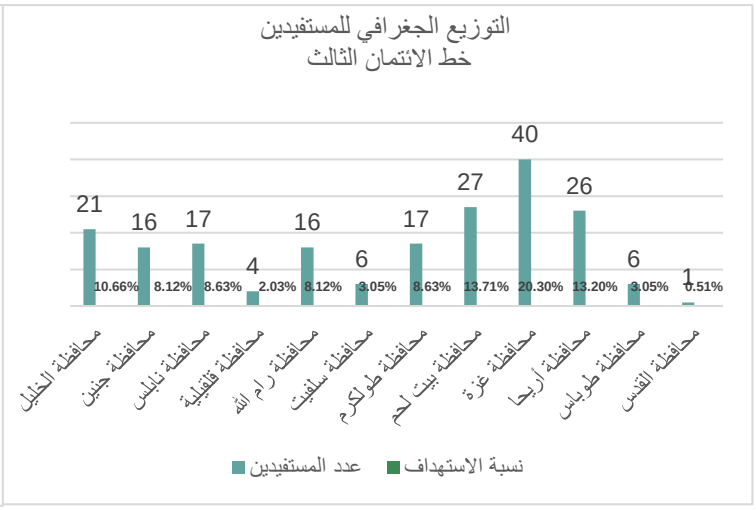

تم منذ إطلاق المشروع صرف 496 قرض بقيمة(**7,450,320 $**)

وقد جاء خط الائتمان الثالث استكمالاً لخطوط الائتمان التي تم إطلاقها مسبقاً: الأول والثاني.

المنطقة المستهدفة: جميع محافظات الوطن.

وفي عام 2023 تم صرف 197 قرض من برنامج ستارت – أب – خط الائتمان الثالث بقيمة ($2,908,718)، وقد وفرت هذه القروض 284 فرصة عمل .

(3) برنامج Start Now

عبارة عن برنامج لتمويل المشاريع بفائدة صفرية، تم اطلاقه بالشراكة مع سلطة النقد لدعم أصحاب وصاحبات المشاريع في تطوير مشاريعهم وبناء قدراتهم ، ويبلغ حجم البرنامج 10 ملايين دولار ، حيث يستطيع أصحاب المشاريع الحصول كحد أقصى للتمويل على 10000 $ دولار أمريكي ضمن شروط ومميزات البرنامج . ويستهدف البرنامج المشاريع الصغيرة، ومتناهية الصغر، والجديدة، للفئات التالية:

1. المشاريع التي تمتلكها أو تديرها و/أو ترغب بأنشائها النساء
2. المشاريع التي يديرها و/أو يرغب بأنشائها و/أو يمتلكها الأشخاص ذوي الإعاقة
3. المشاريع التي يمتلكها و/أو يرغب بإنشائها خريجي نظام التعليم والتدريب المهني والتقني.

خلال عام 2023 تم صرف 218 قرض ضمن مشروع Start Now المنفذ بالشراكة مع سلطة النقد بقيمة اجمالية ($ 2,018,171)

التوزيع الجغرافي للمستفيدين(Start Now)

المستهدفة

المحافظة	القيمة		العدد
القدس	25,000.00	$	3
الخليل	214,600.00	$	23
أريحا	135,100.00	$	15
غزة	318,000.00	$	36
نابلس	259,800.00	$	26
جنين	340,800.00	$	36
رام الله	72,990.00	$	12
سلفيت	150,000.00	$	15
طوباس	202,000.00	$	21
طولكرم	199,881.00	$	20
قلقيلية	70,000.00	$	7
بيت لحم	30,000.00	$	4
المجموع	2,018,171.00	$	218

التوزيع حسب القطاعات

القطاع	القيمة		العدد
الخدماتي	540,800.00	$	59
الصناعة	237,700.00	$	26
التجارة	899,871.00	$	98
الزراعة	269,800.00	$	28
الصحة	50,000.00	$	4
التعليم	20,000.00	$	3
المجموع	**2,018,171.00**	**$**	**218**

8. مشروع تعزيز قدرات الشركات الصغيرة وتمويل الأفكار في مجال الاقتصاد الأخضر

يهدف مشروع تعزيز قدرات الشركات الصغيرة، وتمويل الأفكار الإبداعية في الاقتصاد الأخضر، للمساهمة في تعزيز القدرات الفنية ومهارات الأعمال لأربع مشروعات صغيرة، وتحقيق أفكارهم في مجال مياه الشرب، ومجال البيئة، والطاقة البديلة، ومجال إعادة التدوير، من أجل تسويق الحلول الخضراء المبتكرة لسد الفجوات في السوق المحلية، وذلك من خلال العمل على تطوير هذه الأفكار لتحقيق أعمال تجارية مجدية وقابلة للتسويق ودعمها لبدء عمل تجاري واسع النطاق عبر توفير الدعم الفني والمالي اللازمين.

الانجازات خلال العام 2023 :

- تصميم وتنفيذ وحدة إنتاج الغاز الحيوي في مدرسة هاني نعيم الثانوية الزراعية، وتم توقيع مذكرة تفاهم بين شركة مصطفى الطويل ووزارة التربية والتعليم من أجل تركيب وحدة إنتاج الغاز الحيوي في مدرسة هاني نعيم الثانوية الزراعية، وتعميم تجربة إعادة استخدام المخلفات العضوية لإنتاج السماد العضوي والغاز الحيوي عبر تدريب طلاب ومدرسي مدرسة هاني نعيم الثانوية الزراعية بشكل نظري وعملي على استخدام الجهاز.
- توقيع مذكرة تفاهم بين شركة نادر لولو للتجارة العامة وروضة المبدع الصغير لتوريد وحدة تحلية مياه موفرة للطاقة، وتوريد وتركيب الوحدة داخل الروضة.
- استكمال تركيب خط الإنتاج لمشروع تصنيع طوب البلاستيك الرملي وتجربة انتاج أول طوب مطابق للمواصفات .

- تدريب وتمهير 4 طلاب وخريجين من قسم الهندسة الميكانيكية في شركة أكنان تك.
- تنفيذ الحفل الختامي للمشروع مع معرض لعرض المنتجات التي تم العمل عليها خلال المشروع.
- عقد ورشة عمل علمية ضمن فعاليات مؤتمر الطاقة المتجددة والاستدامة لعرض تجربة الصندوق في المشروع .
- تمويل 3 أفكار مشاريع ريادية في مجال الاقتصاد الاخضر وإطلاقها على أرض الواقع.
- إغلاق المشروع وعقد حفل ختامي ومعرض لنشر التجارب والدروس المستفادة من التدخل.

الهدف الاستراتيجي الثاني: توفير فرص لتطوير المهارات والقدرات المطلوبة في سوق العمل للشباب وخريجي الجامعات ومعاهد التدريب المهني والتقني

برنامج التمهير والتدريب والتشبيك يهدف إلى دمج الشباب الباحثين عن عمل، وخريجي الجامعات، ومؤسسات التعليم التقني والتدريب المهني في سوق العمل، من خلال التدريبات مدفوعة الأجر وغير مدفوعة الأجر، والتدريبات المهنية والتقنية القصيرة، والتدريب على رأس العمل، بناء على متطلبات سوق العمل من المهارات والكفايات، بحيث يتم تقديم خدمات الإرشاد والتوجيه الفردي لتلبية احتياجات كل مستفيد، كما يشمل جلسات التوجيه والدعم لمساعدتهم في تطوير مهاراتهم وزيادة فرصهم في سوق العمل.

. تشمل هذه الخدمات جلسات التوجيه والتدريب الفردية حيث يمكن للمستفيدين الحصول على التوجيه والدعم حول عدة مواضيع بما في ذلك :

1. تحسين مهاراتهم في الحصول على فرص عمل من خلال تزويدهم بالمهارات والمؤهلات التي يحتاجونها، لزيادة فرصهم في العثور على عمل، أو التقدم في حياتهم المهنية.
2. تزويد الأفراد بالمعرفة التي يحتاجونها للارتقاء في السلم الوظيفي، و تحقيق أهدافهم المهنية.
3. الأمن الوظيفي: من خلال اكتساب مهارات ومؤهلات جديدة يمكن للأفراد أن يصبحوا أكثر قيمة بالنسبة لأصحاب العمل، مما يساعد على ضمان فرص عملهم .
4. يوفر البرنامج للأفراد فرصة للالتقاء والتواصل مع أفراد آخرين في مجالهم ، وبناء علاقات يمكن أن تشكل قيمة حقيقية لمسيرتهم المهنية المستقبلية.
5. زيادة وصول الأفراد إلى خدمات التشغيل، أو التوظيف، التي تساعدهم بشكل كبير في تعزيز عملية البحث عن وظيفة، وكذلك مساعدتهم في تجاوز التحديات التي قد تواجههم خلال مسيرتهم المهنية.

بالتركيز على هذه الجوانب يساهم البرنامج بشكل كبير في تحقيق أهدافه من حيث تمكين الأفراد وتعزيز فرصهم الوظيفية، ودعم نموهم المهني بشكل شامل.

الإنجازات ضمن هذا الهدف الاستراتيجي

- تم إعداد دراسة استقصائية ضمن مشروع "أيادي"، والتي جاءت كنتاج لدراسات مختلفة أجريت في فلسطين لتحديد احتياجات سوق العمل من المهن وتخصصات التعليم والتدريب المهني والتقني ، وهدفت هذه الدراسة لاستكشاف المهن المحتملة، والمهارات المطلوبة في سوق العمل، وتحديد الدورات الفنية والمهنية التي ستعمل على تزويد المستفيدين بالمهارات اللازمة لهذه المهن . ووفقاً لنتائج هذه الدراسة فإن الدورات المهنية الأكثر طلباً في سوق العمل هي: النجارة والأشغال الخشبية، التمديدات الكهربائية والطاقة الشمسية، الحدادة وتشكيل المعادن، كهرباء

وميكانيكا السيارات في الضفة الغربية. وتصميم الأزياء، تركيب وصيانة أنظمة الطاقة الشمسية، وكهرباء السيارات في قطاع غزة. وتجدر الإشارة بأن بيانات الدراسة قد أثبتت وجود فجوة بين احتياجات سوق العمل، واتجاهات الشباب في دورات التعليم والتدريب المهني والتقني .

من جانب آخر قام الصندوق أيضاً بإعداد دراسة متخصصة ضمن برنامج الغذاء العالمي تحت عنوان "التعلم للكسب".

وتعكس هذه الدراسات الجهود المبذولة في تحليل التحديات والفرص المتاحة في السوق الفلسطيني، وتعكس التزام الصندوق بتطوير استراتيجيات فعالة لتحسين ظروف قطاع التشغيل . حيث يولي الصندوق اهتماماً خاصاً بفهم احتياجات السوق ومتطلباته، مما يمكن من توجيه مشاريع الصندوق نحو المجالات ذات الأولوية، وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة، و تعزيز فرص العمل .

- فيما يتعلق بالتدخلات المبذولة في مجال التدريب المهني والتقني CVET: تم تقديم دورات تدريبية مكثفة نظرية وعملية في تسعة تخصصات مهنية، نفذت في كافة مراكز التدريب المهني في محافظات الضفة الغربية، حيث تلقى كل مستفيد ما لا يقل عن 50 ساعة تدريبية مهنية، تلاها تدريب مهني على رأس العمل بالتعاون مع شركات القطاع الخاص، وذلك ضمن مشروع أيادي الذي ينفذه الصندوق الفلسطيني للتشغيل، بالتعاون مع وزارة العمل، وبتمويل من الوكالة الإيطالية للتعاون الإنمائي "AICS".

- كما تم تقديم تدريبات على مهارات القرن 21، اللازمة لدخول سوق العمل، ضمن مشروعي وظيفتي الأولى بنسخته الثانية الذي ينفذه الصندوق بالتعاون مع وزارة العمل، ووكالة التنمية البلجيكية ENABEL ، وبتمويل من الاتحاد الأوروبي، وضمن مشروع أيادي الممول من الوكالة الإيطالية للتعاون الإنمائي "AICS"، بلغت 17 جلسة تدريبية.

- كما تم تقديم دورات في مجال ريادة الأعمال ضمن مشروع ستارت أب فلسطين، في مختلف محافظات الوطن، وذلك بتمويل من الوكالة الإيطالية للتعاون الإنمائي " AICS"، حيث قدم الدورة مدربين مؤهلين من دائرة خدمات الأعمال في الصندوق.

- تم إعداد وتقديم مقترحات لمشاريع في مجال التمهير، وتم الحصول على تمويل لتنفيذها من قبل برنامج الغذاء العالمي، والتعاون الألماني.

المشاريع ضمن برنامج التأهيل والتمهير

مشروع زيادة وصول الشباب الباحثين عن عمل لسوق العمل من خلال التدريبات المهنية وخدمات الأعمال (أيادي)

نبذة عن المشروع:

يهدف المشروع إلى المساهمة في زيادة وصول الشباب الباحثين عن عمل إلى سوق العمل من خلال التعليم والتدريب المهني المستمر (CVET) من أجل تحسين فرص العمل، ويستهدف المشروع 360 مستفيد/ة في السنة الأولى، و 1100 مستفيد/ة من خريجي التعليم والتدريب المهني والتقني، أو الشباب العاملين في القطاع المهني والتقني طيلة فترة المشروع بواقع 3 سنوات .

الممول : الوكالة الإيطالية للتعاون الإنمائي(AICS)

أبرز الإنجازات على مستوى أنشطة المشروع الرئيسية خلال عام 2023:

1. **تم تنفيذ دراسة للسوق من خلال الصندوق الفلسطيني للتشغيل، بالرجوع إلى دراسات سابقة تم تنفيذها في الصندوق الفلسطيني للتشغيل، ودراسات سابقة تم تنفيذها من قبل وزارة العمل، وغيرها من المراجع المحلية.**

2. **تم اختيار التخصصات بناءً على احتياجات السوق الفلسطيني من التخصصات المهنية والتقنية في المحافظات، حيث تم تحليل نتائج الدراسة والخروج بتوصيات لاختيار بعض التخصصات المهنية في المحافظات بناءً على الاحتياج الفعلي في المحافظات، وفيما يلي التخصصات التي تم اعتمادها (في الضفة الغربية وقطاع غزة)، حيث تم اختيار 18 تخصصاً هي كالتالي:**

- محافظة جنين: كهرباء السيارات
- محافظة قلقيلية: تركيب البلاط
- محافظة طولكرم: التمديدات الصحية
- محافظة نابلس: الخياطة وتصميم الأزياء (للإناث)
- محافظة سلفيت: التصميم الجرافيكي+ تصوير وإدارة المناسبات (للإناث)
- محافظة الخليل: دورة حلاق رجالي
- يطا - الخليل: صناعة الحلويات والمعجنات (للإناث)
- محافظة بيت لحم: التصوير وصناعة الأفلام (للإناث)
- القدس: فندقة - خدمات المائدة (50% اناث)
- شمال غزة: أعمال الطوب (طوبار)،
- مدينة غزة: الحرف اليدوية (للإناث)، تجميل وتصفيف الشعر (للإناث)
- دير البلح: تركيب وصيانة أنظمة الطاقة الشمسية (للإناث)
- خان يونس: كهرباء عامة، والتمديدات الصحية (سباكة)
- رفح: الدهان والديكور (50٪ إناث)، وصيانة جوال (للإناث)، أعمال الألمنيوم

كما سيتم التعديل على التخصصات الخاصة بقطاع غزة، بناء على تحويل المشروع لينفذ في الضفة الغربية خلال السنة الأولى منه.

تجدر الإشارة بأنه تم استقبال 2754 طلب ، بواقع 264 طلب من الضفة الغربية ، و 2462 طلب من قطاع غزة ، و 28 طلب من القدس .

ولزيادة إمكانية الوصول إلى المشروع وزيادة التسجيل، تقوم مراكز التعليم والتدريب المهني والتقني في القدس والضفة الغربية وقطاع غزة بفتح نقاط تسجيل للطلاب والباحثين عن عمل لتسهيل تعبئة الطلبات عبر البوابة الإلكترونية . بالإضافة إلى التسهيلات التي يقدمها قسم تكنولوجيا المعلومات في صندوق التشغيل.

كما تم التعاون مع المنظمات المحلية والدولية لزيادة إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة (PWD) ، حيث تواصل فريق المشروع مع جمعية أطفالنا للأطفال الصم في قطاع غزة ، وكذلك جمعية الأمل للتأهيل في رفح ، وجمعية العمل الدولية في القدس ، وجمعية بيت لحم العربية للتأهيل.

تجهيز مراكز التدريب المهني من خلال تحديد احتياجات الدورات التدريبية من الأدوات والمعدات اللازمة لكل دورة تدريبية في المحافظات.

تم خلال المشروع تنفيذ تدريبات في مهارات القرن الواحد والعشرون-المهارات الحياتية بواقع 30 ساعة تدريبية ل 190 مستفيد، تمت بالتعاون مع وزارة العمل، كما تم تنفيذ 50 ساعة تدريبية مهنية متخصصة (CVET)، في مراكز التدريب المهني، موزعة على مدار 3 أشهر، بالتوازي مع تنفيذ منهجية (WBL) التدريب على رأس العمل في شركات القطاع الخاص، كما تم تأمين 190 مستفيد/ة بواقع 180 مستفيد/ة مؤمن/ة من خلال صندوق التشغيل، و 10 مستفيدين مؤمنين من طرف وزارة العمل.

مشروع تعزيز مرونة المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر والمتوسطة وتحسين الوصول الى وظائف لائقة في غزة

يهدف المشروع إلى تعزيز الحلول الذكية المبتكرة للقطاع الخاص، إلى جانب عقلية ريادة الأعمال في قطاع غزة، من خلال تحسين الكفاءات وبناء قدرات الشباب (خريجي الجامعات أو خريجي الدراسات العليا) للاستجابة للتحديات في شركات القطاع الخاص.

خلال المشروع، تم استهداف مزودي خدمات الأعمال بهدف تحسين قدراتهم، وتقديم التدريبات لهم، ومأسسة المواد التدريبية الخاصة بمنظمة العمل الدولية ILO" ضمن المؤسسات، كما تم فرز وتقييم الأفكار المتقدمة وعددها 357 ، وبعد الفرز والتقييم وصل العدد الى 135 فكرة ريادية، كما تقدمت 133 شركة للاستفادة من البرنامج، منها 58 شركة مطابقة للمعايير المتفق عليها مسبقاً.

تم إعطاء 14 يوم تدريبي ضمن برنامج "ولد فكرة مشروعك" استفاد منها 124 شخص، وتم تنفيذ 4 أيام تدريبية ضمن برنامج "حسن مشروعك"، و تلقى 120 مستفيد/ة خدمة التدريب ضمن حزمة إبدأ مشروعك، بالإضافة الى 92 مستفيد/ة تلقوا خدمة التدريب ضمن حزمة "طور مشروعك".
تجدر الإشارة أنه كان من المفترض أن يتم احتضان أفضل الأفكار الريادية من قبل حاضنة الأعمال في الكلية الجامعية، ومن ثم تمويل أفضل الأفكار، ولكن بسبب العدوان والحرب الأخيرة على قطاع غزة لم يتم الانتهاء من تنفيذ كافة أنشطة المشروع.

الهدف الاستراتيجي الثالث: دعم المؤسسات الحكومية الوطنية والمحلية إلى جانب النقابات العمالية والقطاع الخاص في انتشار سياسات وظروف عمل أفضل في فلسطين.

1 -يشارك الصندوق الفلسطيني للتشغيل في كافة البرامج والمشاريع المعززة للعمل اللائق في فلسطين، وذلك بالشراكة مع أطراف الإنتاج، ضمن برنامج العمل اللائق الثالث في فلسطين .

2-يعمل الصندوق بالشراكة مع كافة الجهات على تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتشغيل، من خلال إعداد المشاريع، وتنفيذها بالتعاون مع الجهات المانحة .

3- يعتمد الصندوق في كافة تدخلاته على معايير العمل اللائق، من حيث الأجر، وساعات العمل، ومراعاة احتياجات ذوي الإعاقة .

4- يعمل الصندوق بالتعاون الكامل مع وزارة العمل في تعزيز استقرار علاقات العمل مع الشركاء والممولين وكافة الأطراف الشريكة.

5- تبني سياسات الوزارة في مجالات التدريب المهني والتقني .

الهدف الاستراتيجي الرابع: رفع الجهوزية والاستجابة للطوارئ والأزمات الإنسانية في سوق العمل

ويندرج تحت هذا الهدف برنامج الاستجابة للطوارئ، والذي يهدف إلى رفع مستوى الجهوزية والاستجابة للطوارئ، والأزمات الإنسانية في سوق العمل، حيث يلتزم الصندوق بتوفير الخدمات اللازمة للفئات المتضررة، التي تتأثر بشكل مباشر بأية ظروف طارئة . ويولي الصندوق اهتماماً خاصاً للقطاعات المتضررة لإعادة تأهيلها، وذلك عبر توفير الموارد البشرية المؤهلة، وتحسين فرص العمل المتاحة ،وزيادتها في مرحلة ما بعد الأزمة .

الإنجازات ضمن هذا الهدف:

- استكمال تنفيذ 3 مشاريع تحت بند التشغيل المؤقت في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، على أثر جائحة كورونا التي امتدت آثارها لغاية عام 2023.
- إعداد خطة الاستجابة الطارئة على أثر الحرب على قطاع غزة من قبل وزارة العمل، بحيث سيتم التعاون في تنفيذها مع الصندوق الفلسطيني للتشغيل، تأتي هذه الخطة تأكيداً على ضرورة النهوض بسوق العمل لضمان استمراريته، وتمكين قطاع العمل من التعافي من آثار الحرب المدمرة على قطاع غزة، وكذلك دعم المؤسسات والمشاريع المتضررة نتيجة الحرب وتعويضها .

المشاريع ضمن هذا الهدف:

4.1 مشروع الحماية الاجتماعية الطارئة في الضفة الغربية (المال مقابل العمل)

نبذة عن المشروع:

يهدف المشروع إلى تحسين تقديم الخدمات في القطاعات الصحية والتعليمية والخدمات الاجتماعية وسبل العيش للفئات المهمشة في الضفة الغربية، وذلك من خلال توفير عدد 3,940 فرصة تشغيل مؤقت لعدد من العاطلين عن العمل والمتضررين من جائحة كوفيد-19. تم تقديم منح فرعية للمؤسسات الأهلية لتقوم بتنفيذ عدد من المشاريع التشغيلية. ويتمثل دور الصندوق في الإدارة المباشرة والإشراف على المشاريع التي تنفذها المؤسسات الأهلية.

الممول: البنك الدولي.

المنطقة المستهدفة: محافظات الضفة الغربية .

أبرز الأنشطة والإنجازات خلال عام 2023

- خلال عام 2023 تم استكمال تنفيذ مشروع المال مقابل العمل ، حيث شهد الربعين الأول والثاني من العام مرحلة إغلاق المشروع ، وقد شمل ذلك التحقق والتأكد من اكتمال ودقة وثائق المؤسسات الشريكة في المشروع ، كما حرص الصندوق على أن جميع المدفوعات التي تلقتها المؤسسات قد تم حسابها بالشكل الصحيح، ووفقاً لمتطلبات المشروع . بالإضافة إلى ذلك قام الصندوق بتحضير هذه المؤسسات للمراجعة النهائية للمشروع، وشمل ذلك تقديم التوجيه والدعم لتنفيذ عملية التدقيق للتأكد من أن السجلات المالية والتشغيلية للمشروع سليمة. حيث يحرص الصندوق على تحقيق الشفافية في إدارة كافة مشاريعه، حيث قدم فريق المشروع رأياً عادلاً ومستقلاً حول تقييم المؤسسات الشريكة بعد الانتهاء من مرحلة التدقيق .
- الأنشطة الختامية مع المؤسسات الشريكة:
  - تم تجميع الوثائق التفصيلية لأنشطة المشروع ومخرجاته ونتائجه ، حيث وفر ذلك رؤية قيمة حول إنجازات المشروع وتأثيره.
  - التحضير للتدقيق الخارجي على المشروع، وذلك تماشياً مع التزامنا بالشفافية والمساءلة

- تنظيم فعاليات ختامية للمشروع مع المؤسسات الشريكة بحضور وزارة المالية ووزارة العمل حيث شكلت هذه الفعاليات منصة لتسليط الضوء على النتائج الملموسة والتغيرات الإيجابية التي عاشها مستفيدي المشروع والمؤسسات المحلية ، وكذلك تبادل الخبرات والتوصيات للمشاريع المستقبلية .

تأثير المشروع:

كان للمشروع تأثير كبير، حيث استفاد 3974 فرداً بشكل مباشر من المساعدات النقدية وفرص العمل المؤقتة، منهم 86.5% من المستفيدات من النساء، وتم توظيف 178 فرد من ذوي الإعاقة. واستفاد 17% من مستفيدي المشروع من برامج وزارة التنمية الاجتماعية. وتمتع حوالي 21,402 فرد من أسر المستفيدين بفوائد غير مباشرة، واستفاد حوالي 643,787 شخص من الخدمات الأساسية في الضفة الغربية. بالإضافة إلى ذلك، بنى المشروع علاقات وشراكات مع أكثر من 500 مؤسسة أهلية وقاعدية وهيئة محلية. وأظهرت نتائج المسح النهائي أن 15.3% حصلوا على وظائف دائمة بعد انتهاء المشروع، في حين حصل 12.4% على وظائف مؤقتة، مما يبرز التأثير الإيجابي لتدخلات المشروع في تعزيز فرص العمل وقابلية توظيف الأفراد.

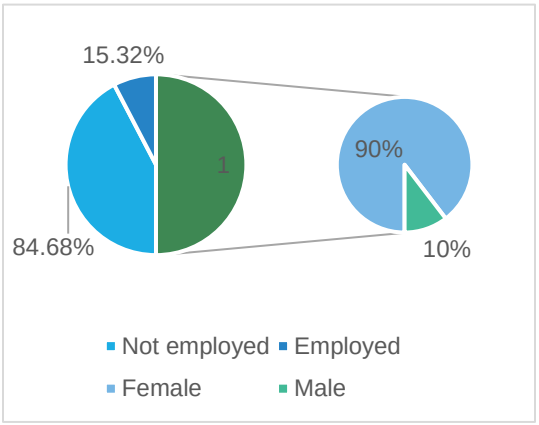

- وقد استجاب للمسح 1005 مستفيدين من اصل 3974 ، (25%) ، من مختلف الفئات العمرية والمناطق الجغرافية. يقع معظمهم ضمن الفئة العمرية (25-35) بنسبة 58.4% كما شكلت الإناث ما نسبته 91% .

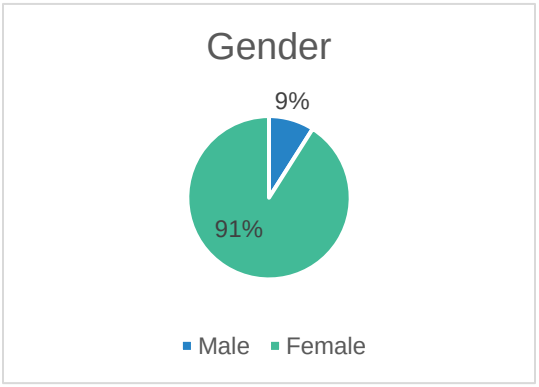

- أما بالنسبة للتوزيع الجغرافي للعينة المستجيبة للمسح ، فكان أكبر عدد من المشاركين من نابلس (26.2%)، تليها الخليل (19.3%) وجنين (9.2%)، مما يسلط الضوء على مدى وصول المشروع إلى المجتمعات المختلفة وذات نسب البطالة المرتفعة.

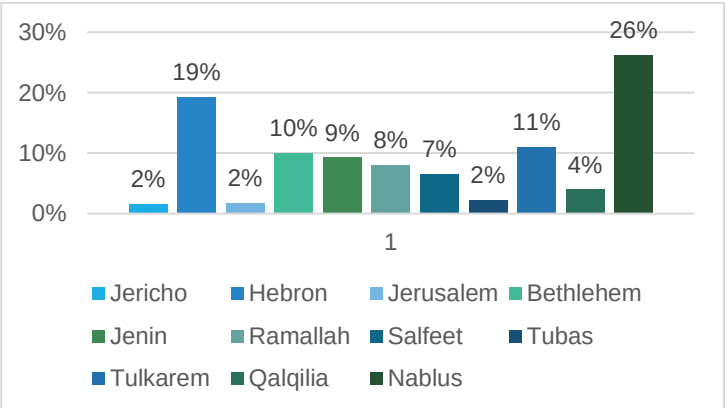

- تأثير المشروع على المهارات وزيادة قابلية التوظيف: في المتوسط، أفاد 73% من المستفيدين بأن المشروع قد ساهم بتحسين مهاراتهم التقنية. وهذا يسلط الضوء على نجاح المشروع في المساهمة بإعدادهم لفرص العمل المستقبلية.
- التواصل وبناء السيرة الذاتية: أدى المشروع إلى تحسين تواصل المستفيدين مع سوق العمل بشكل ملحوظ بنسبة 64%، وأفاد المشاركون بأنه قد أصبح لديهم فهم أفضل لتقنيات البحث عن عمل، وتحسنت مهارات كتابة السيرة الذاتية لديهم، مما يزيد من قدرتهم التنافسية في سوق العمل.
- الرضا عن المشروع: بشكل عام، أعرب 76% من المستفيدين عن مستوى عالٍ من الرضا عن مشروع "المال مقابل العمل". ويشير هذا إلى أن المشروع حقق توقعات المستفيدين بشكل فعال، وعالج احتياجاتهم الاقتصادية خلال جائحة كوفيد-19.

4.2 برنامج صمود 2

نبذة عن البرنامج

يهدف المشروع إلى تمكين المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر التي تضررت بشكل مباشر جراء تراجع أداء الاقتصاد الناجم عن انتشار الوباء العالمي كورونا (كوفيد-19) من الوصول إلى السيولة المالية اللازمة لتغطية نفقاتهم التشغيلية الطارئة، ودعم رأس المال العامل، لاستمرار أنشطتهم والحفاظ على عملهم، وإسنادها خلال مرحلة التعامل مع الجائحة، والتعافي بشكل فعال، إضافة إلى ذلك يسعى الصندوق إلى دعم القطاع الزراعي خاصة في منطقة الأغوار، دعماً للمزارعين الصغار وأصحاب المنشآت، وذلك من خلال التمويل لعدد 62 مشروع بفوائد منخفضة.

الممول: الصندوق العربي بالشراكة مع بنك فلسطين.

أبرز الأنشطة والانجازات خلال عام 2023:

منذ إطلاق المشروع بداية عام 2022 تم صرف 69 قرض، بقيمة إجمالية (619,4991 $)، ويستهدف هذا المشروع كافة القطاعات الاقتصادية في جميع محافظات الوطن مع التركيز على القطاع الزراعي.

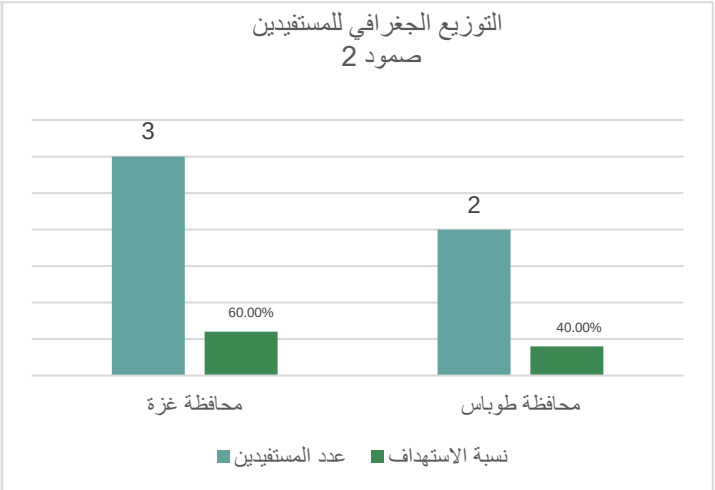

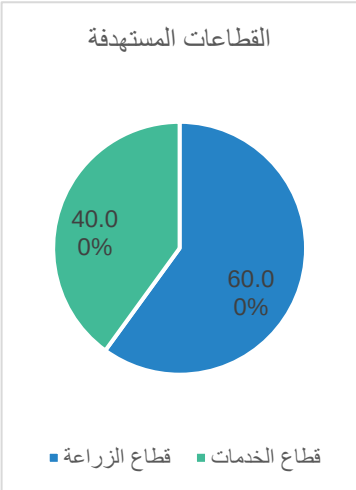

خلال عام 2023 تم صرف 5 قروض من برنامج الصندوق العربي (صمود 2) بقيمة (63,200 $) حيث أن هذه المشاريع كانت قد تضررت من أزمة كورونا، وتم صرف هذه القروض بالشراكة مع بنك فلسطين، وقد وفرت هذه القروض (5) فرص عمل ، وساعدت في إعادة هذه المشاريع للحياة.

4.3 برنامج صمود 1 (ضمن برنامج ستارت اب- فلسطين)

نبذة عن المشروع:

جاء تفشي جائحة كوفيد - 19 بشكل غير متوقع ومفاجئ على مستوى العالم، ما دفع الحكومة الفلسطينية لاتخاذ إجراءات غير مسبوقة لاحتواء انتشار الفيروس. ولمواجهة هذا التحدي، شارك الصندوق الفلسطيني للتشغيل وزارة العمل في وضع خطة استجابة طارئة تشمل وضع آليات وتدخلات للمساهمة في التخفيف من حدة الآثار السلبية المترتبة عن استمرار الجائحة و أثرها على إغلاق العديد من المنشآت الاقتصادية، و أيضا، التخفيف من حدة البطالة على العمال.

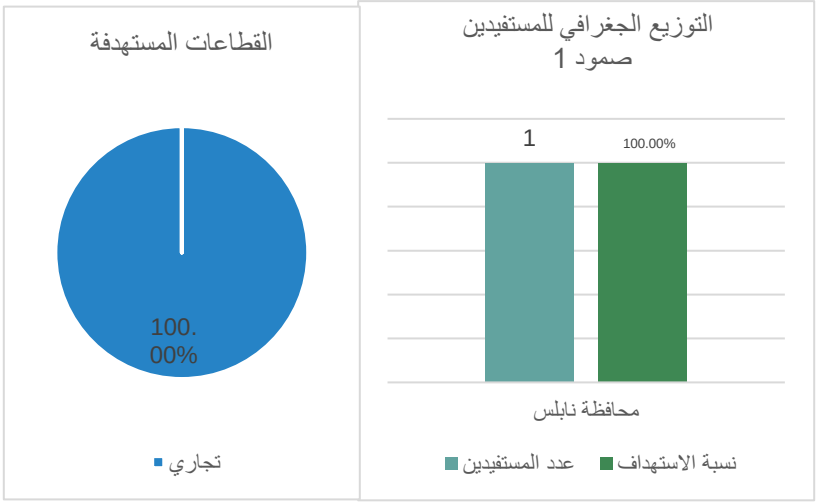

تم تصميم المشروع في شهر أيار 2020، وهو عبارة عن مشروع إقراض طارئ يهدف لدعم المنشآت المتضررة من انتشار الجائحة عبر منح قروض مخفضة الفوائد وبدون عمولات أو رسوم.

المنطقة المستهدفة: كافة محافظات الوطن.

منذ إطلاق المشروع في عام 2020 تم صرف 236 قرض، بقيمة إجمالية ($3,349,507) في كافة محافظات الوطن (القدس، الضفة الغربية، قطاع غزة).وخلال عام 2023 تم صرف قرض واحد من مشروع صمود ، بقيمة ($20,000)، وتم صرف هذه القرض بالشراكة مع مؤسسة فاتن، وقد وفر هذه القرض فرصتي عمل .

4.4مشروع الإنعاش المبكر لقطاع غزة SIDA

يهدف المشروع إلى تزويد الأشخاص المتضررين من التصعيد الأخير على قطاع غزة قبل الحرب الأخيرة بفرص عمل مدرة للدخل، من أجل مساعدتهم في استعادة استقرارهم وسبل عيشهم، وذلك عن طريق دمجهم في شركات القطاع الخاص والمؤسسات المقدمة للخدمات الأساسية.

الانجازات على مستوى الانشطة الرئيسية خلال العام 2023:

توفير 164 فرصة تشغيل مؤقت لمدة 6 شهور لمتضرري التصعيد الأخير على قطاع غزة، بالإضافة إلى تقديم الدعم اللوجستي للمؤسسات المستضيفة، وعقد لقاءات تدريب وتوجيه وظيفي لتسهيل اندماج المستفيدين في سوق العمل.
المساهمة في دمج المستفيدين في سوق العمل من خلال شركات القطاع الخاص والمؤسسات الخدماتية.

4.5 مشروع "الصمود الاقتصادي وتسهيل الحصول على الوظائف اللائقة في قطاع غزة"

يهدف المشروع إلى تمكين الشباب والنساء والفئات المهمشة في قطاع غزة، من خلال دعمهم في الحصول على فرص عمل كريمة، والمساهمة في التنمية الاقتصادية المستدامة والشاملة.

الانجازات على مستوى الأنشطة الرئيسية خلال عام 2023:

توفير 158 فرصة تشغيل مؤقت للعاطلين عن العمل من الخريجين والفنيين والعمال وحديثي التخرج ICT في قطاع البلديات وقطاع الأشغال العامة.

تم تنفيذ المشروع بالشراكة مع البلديات المحلية، بهدف تعزيز الخدمات المقدمة من مؤسسات القطاع العام.

التحديات والمعيقات

و اقع سوق العمل خلال عام 2023

مع حلول عام 2023 بلغت نسبة البطالة في فلسطين 24% بين الباحثين عن عمل، حيث بلغ عدد العاطلين عن العمل 369 ألفاً مع نهاية الربع الثالث من عام 2023 (ما قبل الحرب على غزة)، بواقع 240 ألف في قطاع غزة، وحوالي 129 ألفاً في الضفة الغربية، ولا يزال التفاوت كبيراً في معدل البطالة بين الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث بلغ هذا المعدل 45٪ في قطاع غزة مقارنة بـ 13٪ في الضفة الغربية، أما على مستوى الجنس فقد بلغ معدل البطالة للذكور في فلسطين 20٪ مقابل 41٪ للإناث، ويُعزى ذلك الى الواقع الاقتصادي والسياسي في فلسطين. فيما بلغ معدل ساعات العمل الأسبوعية للمستخدمين بأجر في الضفة الغربية 45.3 ساعة أسبوعياً، مقابل 39.6 ساعة في قطاع غزة، كما بلغ معدل أيام العمل الشهرية 23.3 يوم عمل في الضفة الغربية مقابل 22.6 يوم عمل في قطاع غزة.

كما يجدر بالذكر بأن فئة الشباب ممن يحملون مؤهل علمي دبلوم فأعلى كانت الأكثر معاناة من البطالة خلال عام 2023، حيث بلغ معدل البطالة بين الشباب (19-29) سنة حوالي 47% ، بواقع 30% في الضفة الغربية، مقابل 73 % في قطاع غزة.

أما خلال الربع الأخير من عام 2023 ، خلال الحرب على قطاع غزة فقد أدت الحرب إلى صدمات على المستويين اللإجتماعي والاقتصادي بما فيها قطاع العمل، حيث شهدت نهاية عام 2023 ارتفاعاً حاداً في معدلات البطالة في قطاع غزة لتتجاوز 74% بعد أن كانت 45% قبل الحرب، مما أدى إلى ارتفاع معدل البطالة في فلسطين إلى 31% خلال عام 2023.

وعلى مستوى العمل والعمال، تعمقت الفجوة المناطقية التي تشهدها فلسطين في معدلات البطالة خلال الحرب. ومن المتوقع أن يرتفع معدل البطالة في فلسطين إلى نحو 46%، بواقع 29% في الضفة الغربية و 74% في قطاع غزة. أما على المستوى السنوي، فتشير التقديرات إلى أن معدلات البطالة في فلسطين سترتفع من 25.5% في عام 2022، إلى 30.7% في عام 2023، نتيجة العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة وتداعياته على فلسطين، وأن تصل في الضفة الغربية إلى 18% وفي قطاع غزة إلى حوالي 53%، إذ تشير التقديرات إلى وجود أكثر من 651 ألف عاطل عن العمل في فلسطين، منهم 393 ألف في قطاع غزة، و258 ألف عاطل عن العمل في الضفة الغربية في عام 2023.

تمثلت التحديات بالنقاط التالية:

1-تأثرت المشاريع التنموية بشكل كبير خلال الحرب في قطاع غزة في الربع الأخير من عام 2023، مما أدى إلى توقف العمل في كثير من المؤسسات والقطاعات. استدعى الوضع نقل الأنشطة إلى الضفة الغربية، وإضافة مراحل جديدة على المشاريع، حيث تشكل الحروب والنزاعات السياسية تحدياً كبيراً لاستمرارية المشاريع التنموية، ويجب اتخاذ إجراءات سريعة واستراتيجية لضمان تحقيق أهداف المشاريع رغم الظروف الطارئة

علاوة على ذلك فقد شكل غياب الكادر المهني لموظفي الصندوق في قطاع غزة تحدياً آخراً يحول دون تنفيذ أي أنشطة تنموية في القطاع . وتأتي هذه التحولات ضمن إطار توجيه الجهود نحو المناطق ذات الاستقرارية الأعلى ، هذا وبالرغم من أن الضفة الغربية ليست بمعزل عما يحدث في قطاع غزة ، فالحواجز الإسرائيلية، وعزل المحافظات، ومنع تدفق السلع والبضائع ،أثر بشكل كبير على الواقع الاقتصادي للضفة . كما اظهرت الإحصائيات بأن هناك أكثر من 29% من منشآت القطاع الخاص توقفت عن بشكل كامل أو جزئي.

مقر الصندوق الفلسطيني للتشغيل – قطاع غزة

2- التوجه المرتفع من قبل المهنيين (سواء خريجي مراكز التدريب المهني والتقني أو الفنيين ممن لديهم خبرات مهنية سابقة) للعمل داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة بسبب ارتفاع الأجور مقارنة بأجور سوق العمل الفلسطيني، مما شكل صعوبة في الوصول إلى هذه الفئة المستهدفة في عدة مشاريع قبل الحرب.

3- استمرار سياسة الاحتلال في السيطرة على الموارد أهمها الزحف الاستيطاني، ومحدودية القدرة للعمل في المناطق المسماة "ج".

4-قلة المعرفة المالية بمصادر وآليات تمويل المشاريع من خلال القروض.

5- ضعف في البنية التحتية للمراكز الوطنية في التدريب والتمهير المهني والتقني، واستمرار اتساع الفجوة ما بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل المحلي والخارجي.

أضرار كارثية تلحق بالبنية التحتية في قطاع غزة

1. ضعف التمويل وتشتته وتعدد الجهات المنفذة للتدخلات، وغياب قانون ملزم لتنسيق الجهود وتوحيد المرجعيات الوطنية، إضافة للأزمات المالية التي تواجه الحكومة، والخزينة الوطنية، والتي تحد من حجم ووصولية الدعم والمساندة ضمن البرامج والخطط الوطنية، كما يتم تنفيذ تدخلات ليست وفق الأولويات، وبتكاليف ومصروفات إدارية كبيرة.

الدروس المستفادة والتوصيات:

- التعاون وتكامل الأدوار بين الصندوق كمرجعية وطنية للتشغيل والشركاء الاجتماعيين واللاعبين الرئيسين في سوق العمل الفلسطيني، وخاصة المؤسسات القاعدية، والغرف التجارية، ومكاتب ومجالس التشغيل المحلية في المحافظات، وممثلي العمال والشباب، حيث يساعد ذلك في تقديم خدمات تشغيل واضحة وسهلة الوصول للشباب، وخاصة الفئات الهشة .
- الموائمة وإيجاد القنوات المناسبة للوصول للأفراد ذوي الإعاقة، فهي مسؤولية مجتمعية تستدعي العمل بشكل أكبر من قبل المؤسسات العاملة مع هذه الفئة لضمان إشراكهم في المجتمع بشكل أكبر.
- يساهم نظام التظلم في الصندوق وآليات معالجة الشكاوي في تعزيز الالتزام بالشفافية والمساءلة ، كما يضمن قنوات واضحة لتعبير المستفيدين عن آرائهم ومخاوفهم ومعالجتها، لضمان بقاء المشاريع والتدخلات مستجيبة للواقع المحلي واحتياجات الأفراد .
- ضرورة المساهمة في بناء قدرات المؤسسات والجهات المحلية المنفذة لمشاريع الصندوق، وتمكينها من تنفيذ مشاريع مماثلة بشكل مستقل ، من أجل تعزيز الجوانب المتعلقة بالعمل، وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمستفيدين . وذلك من خلال الدعم الفني عبر الدورات التدريبية، وكذلك استمرار تزويدهم بالموارد البشرية المؤهلة التي تعزز من انتاجيتهم وقدرتهم على خلق فرص عمل جديدة مستقبلاً.
- ضرورة استدامة المشاريع على المدى الطويل لاستمرار أثرها الإيجابي في مواصلة دعم الأفراد والمجتمعات الهشة في الضفة الغربية وقطاع غزة ، وذلك يستلزم تطوير استراتيجيات مستدامة تركز على تحقيق تأثير مستدام وفعال.
- التوجه نحو القطاعات المتنامية، وذات الإنتاجية العالية، والتي من الممكن ان تقدم فرص عمل مستدامة.
- تعزيز ثقافة ريادة الأعمال، ودعم المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر ، وتشجيع رواد الأعمال على تحويل أفكارهم إلى مشاريع مستدامة.
- تعزيز الشراكات الاستراتيجية مع القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المحلي لتحقيق أهداف الصندوق بشكل أوسع.
- الاستفادة من التقنيات الحديثة في تعزيز فعالية البرامج والمشاريع، وتسهيل وصول المستفيدين لكافة خدمات الصندوق.

ومن خلال دمج هذه الدروس المستفادة، يمكن للمشاريع المستقبلية والمبادرات المماثلة أن تعزز تأثيرها وفعاليتها واستدامتها، مما يؤدي في النهاية إلى نتائج أفضل للفئات السكانية والمجتمعات الضعيفة المحتاجة.

ملحقات:

قصص النجاح

التغلب على الإعاقة - أمل صدقة

1. "اسمي أمل صدقة، وأنا شابة في العشرينيات من عمري، أعاني من إعاقة حركية. على الرغم من أنني أواجه العديد من التحديات في الحياة، إلا أنني لم أدع إعاقتي تحدني أو تحد من تطلعاتي. بعد تخرجي من الجامعة بدرجة البكالوريوس في العلاقات العامة، وحصولي على درجة امتياز، كنت متحمسة لبدء مهنة مجزية. لكن إعاقتي أصبحت عائقاً كبيراً، وواجهت الرفض تلو الرفض في بحثي عن وظيفة. لقد أثر النضال المستمر للعثور على عمل على صحتي العقلية، وبدأت أفقد الأمل.

وسط الضائقة العاطفية، ظهر بصيص من الأمل من خلال جمعية الإغاثة الطبية الفلسطينية (PMRS) ومشروع المال مقابل العمل- الذي ينفذه الصندوق الفلسطيني للتشغيل. قررت أن أغامر وتقدمت بطلبي، على أمل أن تكون هذه الفرصة نقطة تحول في حياتي. ومن دواعي سروري أنه تم اختياري لوظيفة ضمن المشروع، وقد أثبتت أنها تجربة غيرت حياتي.

منذ البداية، رحب بي فريق "الإغاثة الطبية" وجعلني أشعر بالتقدير. لقد رأوا ما هو أبعد من إعاقتي، واعترفوا بمهاراتي وإمكاناتي. لقد تلقيت الدعم اللازم للقيام بواجباتي بفعالية. ومع تزايد مشاركتي في المشروع، اكتشفت أنه لم يكن مجرد وظيفة؛ لقد كانت فرصة للنمو على المستوى الشخصي والمهني.

ومن خلال مشروع المال مقابل العمل، أتيحت لي الفرصة لتطوير مهاراتي العملية واكتساب معرفة قيمة. لقد تعلمت مهارات وتقنيات جديدة عززت ثقتي بنفسي، وجعلتني أشعر بالتمكين. كما وفر المشروع منصة لتكوين علاقات قوية مع زملائي الذين أصبحوا مصدراً للتشجيع والإلهام.

كما كان أحد أهم تأثيرات المشروع هو الاستقرار المالي . لقد سمح لي الدخل الذي كسبته بتحقيق حلمي في الحصول على درجة الماجستير. انضممت إلى الجامعة، وقد عقدت العزم على الاستفادة القصوى من هذه الفرصة، وأن أصبح أقوى في سعي لتحقيق مهنة ناجحة".

2. **عبد الرحمن بني عودة، مستفيد من مشروع وظيفتي الأولى مع شركة خيزران فلسطين لإنتاج وتسويق الأعشاب في محافظة طوباس.**

"جميعنا يدرك الصعوبات التي تواجه الخريجين الشباب في الحصول على فرصة عمل، لا سيما وأن كافة الشركات تشترط توافر خبرات فنية، ومهارات شخصية لتقوم بالتوظيف، وهو ما يجعل من مشروع وظيفتي الأولى حلاً لهذه الصعوبة، لذا أنصح الخريجين الجدد بالسعي الدائم لتطوير المهارات الفنية والشخصية خلال فترة الدراسة وما بعدها، حتى يتمكنوا من مواكبة التطور المتسارع في سوق العمل الفلسطيني، ولتقليص الفجوة بين ما يطلبه المشغلون وما يملكه الخريج من خبرات".

3. **عبد الرحمن سنيورة:** مستفيد من مشروع وظيفتي الأولى بنسخته الثانية، ويعمل كفني لوحات كهربائية في شركة المهندس أنور لحلول للأتمتة الصناعية ، يقول عبد الرحمن تمكنت من خلال مشروع وظيفتي الأولى أن أطبق ما تعلمته في مجال تركيب ألواح الطاقة الشمسية بشكل عملي ، كما أني أتعلم كل يوم عدة أمور جديدة ، حيث

تعلمت كيفية احتساب كمية الحديد التي نحتاجها لنظام معين وطريقة اختيار زاوية الميلان المناسبة لألواح الطاقة الشمسية ، الى جانب ربط الطاقة الشمسية بنظام الكهرباء .

4.إدريس حلمي عنقاوي: مستفيد من مشروع وظيفتي الأولى بنسخته الثانية، ويعمل كمهندس دعم فني في شركة INET SOLUTIONS ، يقول إدريس: " من خلال مشاركتي في مشروع وظيفتي الأولى، اكتسبت العديد من المهارات التي ساعدتني بأداء مهامي الوظيفية ، منها كيفية التعامل مع المدير والموظفين ، وكيفية التعامل عند حدوث مشاكل في العمل ، وكوني اعمل كمهندس دعم فني في الشركة، فذلك أتاح لي فرصة التعرف على سوق العمل عن قرب، وعلى الشركات المحلية العاملة في المجال التكنولوجي، وبالتالي تطوير علاقاتي المهنية مع تلك الشركات".

5. جهاد عبدالله عابد – مشروع أيادي (مركز تدريب مهني قلقيلية) : يقول جهاد : "التحقت بمشروع أيادي للتدريب المهني لأتعلم حرفة البلاط ، فأنا لديّ معرفة سابقة بسيطة في هذا المجال، وأرغب بتطويرها لتغدو حرفتي المستقبلية . وأنصح كافة الشباب بتعلم حرفة ما إلى جانب دراستهم الأكاديمية لا سيما في ظل البطالة التي نواجهها، والأوضاع الاقتصادية الصعبة.

6. روان هندية – مشروع المال مقابل العمل : درست هندية في مدرسة الهلال الأحمر للصم، حيث تعاني من إعاقة سمعية، وبعد أن تخرجت منها ، التحقت بجامعة القدس المفتوحة لدراسة تخصص التسويق الرقمي،، وحينما أعلنت مؤسسة انجاز فلسطين عن مشروع "الأمل" ضمن مشروع المال مقابل العمل الذي ينفذه الصندوق الفلسطيني للتشغيل تقدمت ه ندية للوظيفة، وحصلت على وظيفة "مساعد تدريس" للطلبة الصم، في نفس المدرسة التي درست فيها حينما كانت صغيرة. خلال عملها في مدرسة الهلال ضمن المشروع، تميزت بنشاطها الكبير داخل المدرسة، وقدرتها العالية على تفهم الطلبة ومساعدتهم، فهي الأقدر على فهم احتياجاتهم خصوصاً وأنها من خريجي هذه المدرسة. تقول هندية :" أثر هذا المشروع عليّ بشكل إيجابي على الصعيدين النفسي، والاقتصادي، فقد وفر لي مصدر دخل، ألبي به بعض احتياجاتي، كما زادت ثقتي بنفسي، بعد أن أصبحت موظفة رسمياً، فأنا أقوم بترجمة كافة التدريبات التي تعقد بالمدرسة للصم، حيث تلقيت تدريبات متخصصة من مؤسسة

انجاز حول كيفية تدريب الطلبة الصم".